



PROVISIONAL

A/PV.2263  
9 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والثالثة والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس السيد / فون ويشمر نائب الرئيس ( جمهورية ألمانيا الاتحادية )

ثم السيد / باندا نائب الرئيس ( زامبيا )

كلمة سمادة السيد لونغ بوريت رئيس وزراء جمهورية غمير

— مواصلة المناقشة العامة ( ٩ )

الكلمات أقيمت من :

السيد اميرا سنخ ( سرى لانكا ) السيد مقهور ( الجمهورية العربية الليبية )

السيد كوتسوكواني ( ليسوتو ) السيد دورالتا ( تشاد )

السيد بليزي ( مالطة )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " Chief of the Official Records Editing Section, Department Of Conference Services, Room LX-2332 مع الخبرين على ان يدخلها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المخله تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70161/A

كلمة سعادة السيد لونخ بوريت ، رئيس وزراء جمهورية خمير

اصحاب سعادة السيد / لونخ بوريت رئيس وزراء جمهورية خمير الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : باسم الجمعية العامة للأمم المتحدة يسعدني أن ارحب  
بسعادة السيد لونخ بوريت ، رئيس وزراء جمهورية خمير ، وأدعوه الى القاء خطابه من على المنصة في  
الجمعية العامة ،

السيد لونخ بوريت ( الكلمة بالفرنسية ) : اننى لسعيد لأن أضم صوتي الى صوت الزملاء  
الاعزاء الذين سبقوني على هذه المنصة ، لكي أتقدم اليكم بالتحيات الحارة والتهاني لانتخابكم  
بالاجماع لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ففي ظل قيادتكم  
الزنية ، وبفضل قدراتكم العظيمة كرجل دولة ، فان المناقشات لن تلبث أن تدور في جو من الصفاء  
الذي يمكن أعمال هذه الدورة من بلوغ اهداف السلام والاستقرار في العالم وفقا للدور الذي حددته  
منظمتنا لنفسها .

وأود في نفس الفرصة أن أتوجه بالتحية الى اميننا العام ، صاحب السعادة كورت فالدهايم  
الذي يعرف الجميع جهوده الدؤوبه من أجل السلام .  
وأخيرا ، يجدر بي أن اجدد مشاعرا عجابنا العميق لصاحب السعادة ليوبولد وبينيتيس ،  
الذي قاد مناقشاتنا في العام الماضي ، بفاعلية كبيرة ، وكفاءة حكيمة ونزاهة تامة . ان خبرته  
الطويلة في الأمم المتحدة ، وصفاته كرجل كبير ، كانت ضمان حسن سير أعمال الدورة الثامنة والعشرين  
العادية ، وكذلك أعمال الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة .

واندلاقا من المبادئ العالمية ، التي تؤمن بها منظماتنا ، وتمشيا مع سياستنا الأساسية ، في إقامة علاقات ودية مع كافة الدول ، دون ما تمييز قائم على النظام أو العقيدة السياسية ، فان حكومتنا لسعيدة بأن ترحب هنا بالبلاد الثلاثة التي قبلت أخيرا كأعضاء في الأمم المتحدة ، وهي : غرينادا ، بنجلاديش ، وغينيا بيساو .

أرجوكم أن تسمحوا لرئيس جمهورية خمير ، أن يتناول أمامكم اليوم فقرة مسألة تعدد بالنسبة له وبالنسبة لشعب خمير ، ذات أهمية من الدرجة الأولى ، ألا وهي تمثيل كمبوديا في منظماتنا هذه . لقد كان هناك مشروع قرار قدم في العام الماضي من جانب ٣٣ دولة إلى جمعيتنا ، وأنقذ هنا نبي هذا المشروع :

” اعادة الحقوق المشروعة الى الحكومة الملكية بالاتحاد الوطني لكمبوديا في الأمم المتحدة ، مع الاعتراف بممثلها على أساس أنهم الممثلون الوحيدون الشرعيون لكمبوديا ، وطرد مثلي مجموعة لون نون ، من المقعد الذي يحتلونه بصفة غير مشروعة في الأمم المتحدة ، وداخل كافة المؤسسات التابعة لها . ( ز أ / ن / ٤ ( ٧ ) .

ان هذا المشروع الذي لم يؤخذ في الاعتبار في الدورة الأخيرة ، سوف يناقش عما قريب في هذا المحفل ، ان ما يسميه موقعوا هذا النسي بصورة تحقيرية ، ” مجموعة لون نون ” ، يعنون به حكومة جمهورية خمير ، التي خلفت في سنة ١٩٧٠ الحكومة الملكية التي كانت قائمة آنذاك كعضو كامت العضوية في الأمم المتحدة ، والتي احترمت ، وكما يعترف بذلك ، كافة التزاماتها ، ان الحكومة الجمهورية ، وهي تنظر الى قيام حوار فريد في تاريخ منظماتنا حوار قد يكون له نتائج لا يمكن حسابها ، حوون مدى الثقة بهذه المنظمة ، والمصير اللاحق بالنسبة لدول أعضاء أخرى ، ان حكومتنا ترى أن من واجبها أن تجذب اهتمام كافة الدول حول خطورة القرار الذي قد يضطرون لاتخاذها عما قريب .

والواقع أنه لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن دولة ما لانها غيرت نظامها ، وهذا أمر داخلي محض ، شهدت مسألة تمثيلها تناقش في الأمم المتحدة ، وخلال السنوات الأخيرة ، بسبب خلال هذه الأشهر الاثني عشر الأخيرة ، فان أنظمة كانت تعتبر حتى ذلك الوقت على أنها أنظمة مشروعة ، قد انهارت تحت ضغط الشعب أو الجيش ، ولم يطالب أحد في هذه الجمعية بأن

يستبعد ممثلوا هذه الأنظمة الجديدة من الأمم المتحدة ، وأن يبقى في هذه المنظمة ممثلوا الأنظمة القديمة ؟

ان كثيرين من أعضاء الأمم المتحدة ، في كافة انحاء العالم ، ينبغى عليهم أن يواجهوا مشروعات التخريب المسلحة التي يعيش زعماءها الرئيسيون في الخارج ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على بعض اولئك الذين وقعوا على مشروع الثلاثة والثلاثين ، والذي يرمى الى أن يطرد من الأمم المتحدة جمهورية خمير ، وهذا ينطبق أيضا على عدة حكومات أخرى ممن اعترفت ، لأسباب مختلفة سوف ندرسها فيما بعد ، " بالحكومة الملكية الكمبودية المزعومة " ، والذين يعتقدون أنهم مضطرون لأن يؤيدوا دخولها الى منظماتنا .

ان هذه الأنظمة لم تدرك ، ان السابقة التي تستعد لخلقها قد تستغل في يوم من الأيام ضدها ، ذلك أن الأمم المتحدة لو رفضت نظاما مثل نظامنا وهو يسيطر على العاصمة وعلى كافة المدن الكبيرة والمتوسطة ، وكافة المناطق ذات الأهمية الاقتصادية ، واكثر من ثلاثة أرباع سكان بلاده ، وقد تحقق هذا منذ أربعة أعوام ، على الرغم من كافة التقديرات التشاؤمية التي قدمها المتخصصون المزعمون ، ان أى نظام حتى بين اولئك الذين ينتقدوننا يمكن أن يطمئن على انه فى الحالة التي ينبغى عليه ان يناضل بدوره ضد قوة تخريب ضده ، الا يقدم تحالف متباين يؤيده اعداؤه بالعمل على استبعاده في يوم ما من الأمم المتحدة ؟

السنا نلعب بالنار : حينما ندين حكومة تدافع عن نفسها بنجاح متزايد ، ضد عدوان ليس له سبب ، أو أن تدين نظاما يبذل كل جهوده على الصعيد الدبلوماسى والسياسى من أجل اعادة السلام الى بلاده ؟

ان التحذيرات فى هذا الاتجاه لم تكن قليلة فى جمعيتنا ، واكثرها دلالة ذلك الذى جاء من دول آسيا الجنوبية ، لانهم يعرفون بصورة أفضل عن الاخرين مشاكل خمير ، ان جميع هذه البلاد المجاورة والصديقة ، ناشدت زملائها الا يحاولوا فرض حكومة فى المنفى على دولة قائمة ، ان العمل على هذا النحو ، هكذا قالوا ، سوف يعرض للخطر بنيان الأمم المتحدة ذاته .

ان الحجة التي تتذرع بها هذه القوى تعتبر سليمة تماما من وجهة نظر الحكومة الملكية المزعومة " الاتحاد الوطنى فى كمبوديا " ، وبالفعل فان عددا من القادة الماركسيين من الخمير

يوجدون منذ سنة ١٩٧٠ في الادغال وحصلوا على لقب الوزير دون ما صعوبة من الامير المخلوع الذي يسعى الى الانتقام، وهم يعيشون في مكان ما في الارض الكمبودية وراء الغابات، ويتنقلون باستمرار حتى يتجنبوا اكتشاف مكانهم، كما انهم لم يعودوا يخشون من أن طيراننا الوطني المتواضع سوف يصيبهم.

وهم يؤكدون ، لكي يفسروا غياب أية اقامة محددة وثابته لهم ، ان بنوم بنه وحدها تشكل بالنسبة لهم عاصمة ملائمة ، ولكن ربما لاثارة اهتمام الأمم المتحدة فانهم قد يقيمون في الأيام المقبلة في عاصمة مؤقتة ثم يتركونها في غداة انتهاء هذه المناقشات .

ان الحكومة الملكية المزعومة ، لا يمكن الا أن ينطبق عليها عبارة حكومة المنفى ، لأن أكبر قادتها وفقا لألقابهم على الأقل ، مازال مقيما خارج الأرض الوطنية ، وهذا ينطبق في المقام الأول ، على " رئيس دولتهم " ، الأمير نورودوم سيهانوك ، الذي يقيم منذ أكثر من أربع سنوات في بكين والذي يرفض الماركسيون الخمير عودته ، وبإصرار على الرغم من مساعيه ومطالبته بحق العودة للاقامة بصفة دائمة في بلاده . وهذا أيضا ينطبق على رئيس وزراء السيد بن نو ، الذي يتذرع ببقائه في العاصمة الصينية لأسباب صحية ، وهذا ينطبق أيضا على " وزير خارجيته السيد / سارين شك ، وزير الدولة المكلف بالشئون الخاصة " السيد شاونج ، وآخرين غيرهم ، والذين لم يطأوا باقدامهم في أي وقت من الأوقات أرض كمبوديا منذ سنة ١٩٧٠ .

اننا قد نتذكر ان ، مدافعا عن الحكومة في المنفى ، كان قد اعلن أمام الجمعية العامة في العام الماضي ، وأنقل عنه مايلي : " حينما تحتل بلد ما بقوات أجنبية فان المقاومة الشعبية تكون في أغلب الاحيان موجهة من قبل حكومة في المنفى " ، ان هذا المندوب ، كان يتجه بفكره دون شك ، الى الحكومة المؤقتة الجزائرية ، التي قادت من الخارج النضال ضد القوات الفرنسية ، المقيمة في الجزائر .

وقد يكون منطوقيا أن نلاحظ ، من ناحية أن قوات الاحتلال الأجنبية التي توجد في كمبوديا منذ سنة ١٩٦٦ ، هي قوات فيتنام الشمالية وفييتكونغ ، ومن ناحية أخرى ، وعلى حد معرفتنا ، فان الجزائر لم تقبل في الأمم المتحدة الا بعد أن استقرت حكومتها في الجزائر ، وفقا للاتفاقيات التي أبرمتها مع فرنسا .

وبالنسبة لحالة قبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، وأشير اليها هنا لأن بعض الوفود رأيت أن في هذا سابقة يمكن الاعتراض بها على جمهورية خمير ، ولكننا هنا علينا أن نؤكد أنه حينما احتلت الصين المقعد الذي كانت تحتله حتى ذلك الوقت ، النظام القومي في تايوان ، فانها كانت تحتل منذ سنوات طويلة كافة الاراضي الصينية في القارة بما في ذلك عاصمتها وهذا الموقف

يختلف تمام الاختلاف مع موقف " الحكومة الملكية " المزعومة .

ومن بين الأمم التي اعترفت بالحكومة الملكية المزعومة ، قد فعلت ذلك بدافع التضامن الايد يولوجي مع الشيوعيين الخمير ، وآخرون فعلوا ذلك بالتعاطف نحو حركة تخفي طبيعتها الحقيقية ، وتعلن انها غير مضازة ومناهضة للامبريالية ، وآخرون فعلوا ذلك لأن قادتهم كانوا يقيمون علاقات ممتازة مع زعيمنا السابق .

وبالها من انتقادات من كافة الانواع توجه الى نظام مثل ذلك النظام المقام في بلادنا وبها من شواغل بالنسبة لرئيس وزراء شلي ، كان يمكن أن يظل في بلاده لكي يجابه المشاكل التي تجابهه يوميا ، ولكنه آثر على كل ذلك ان يأتي اليكم ويتحدث اليكم ، فلماذا يحدث كل هذا ، ونحن الخمير ، الذين نتطلع للتفاهم والصدقة واقامة العلاقات الودية مع الجميع ، تحس بالحزن حينما نرى حكومتنا وشعبنا يتعرضون للاتهام التام أمام محفل الأمم الذي لم تحدث له جمهورية خمير أى ضرر سوى انها موجودة على قيد الحياة .

وفي الحقيقة فان جمهوريتنا تجد في المجتمع الدولي اصدقاء كثيرين اوفياء ، وانها لتشكرهم على شجاعتهم ، ولديها أيضا داخل العالم الثالث اصدقاء قاوموا الضغوط التي مورست ضد هم ، حتى يتخلوا عن الدفاع عنا ، ولديها أيضا في نفس هذا العالم الثالث ، أعداء وبعضهم يتميزون بالعنف ، على الأقل شفويا ، والآخرون أقل عنفا ، ولا يدنوننا الا بأسف وبحسرة ، وانني على يقين من ذلك ،

وهل هناك حاجة لأن أذكر أن بين الموقعين على المشروع الرامي الى طردنا من الأمم المتحدة ، لا توجد سوى قوة أسيوية أو دولة أسيوية واحدة ، وهي الدولة التي ترعى وتمول وتــــأوى " الحكومة الملكية المزعومة " .

أما فيما يتعلق بالحكومات الاخرى التي تعادينا ، فانها لاتعرفنا الا من خلال الصورة السوداء التي اقامتها دعاية النظام العميل لنظامنا الجمهوري ، ونظرا لصعوباتنا الكثيرة ، فاننا ربما لم نسع لكي نقدم عن أنفسنا صورة أفضل في الخارج .

وفضلا عن ذلك ، فاننا لانقلل من شأن العمل الدبلوماسي الذي يقوم به في الخارج رئيسنا السابق ، والذي استغل علاقاته مع الدول السابقة ، والتي أقامها خلال خمسة عشر سنة فــــى اللقاءات الدولية لكي يشوه صورة حكومتنا .

وعلى هذا ، ففي العام الماضي ، وفي مؤتمر الدول غير المنحازة في الجزائر ، وهو المؤتمر الذي استبعدنا بالطبع منه ، تم التصويت من جانب غالبية المشتركين ، وعلى الرغم من تحفظات اصدقاءنا الحاضرين ، على اقتراح يؤيد الاعتراف بالحكومة الملكية المزعومة وبعض مندوبينا في المؤتمر ، قالوا لنا فيما بعد أنهم كانوا يفضلون أن يظلوا بعيدين عن الخلاف الخيمى ، الا ان ما يثار في اللقاءات الكبرى هي التي تدفعهم لتحديد موقفهم ، واننا نأمل أنه في الجو الاكثر صفاء وهو جو جمعيتنا هذه ، جو الأمم التي تأخذ بالاعتبار مصير شعب ، أكثر مما تأخذ في الاعتبار مصير فرد . لقد أسىء تصوير جمهورية خبير ، بألوان قاتمة جدا ، ولقد جعلوا منها في انظار الحكومات التي ليست لديها مراقبون عندنا ، نظاما رجعيا ، لا يحظى بتأييد شعبي ، وبالتالي عميلا للامبرياليين الامريكيين ،



وفضلا عن ذلك . فقد صور نظامنا أيضا على انه أصبح منهكا من الناحية العسكرية ، وانــــه عاجز عن الدفاع ضد اقتحام قوى التحرير ، بالنسبة للمساحات الصغيرة من الارض التي ظلت لنا ، ان هذه الصورة الاغيرة نجحت في فرض البلبلة في كثير من الدوائر التي كانت تعتقد في وقوع انتصار قريب للخيمير الحمر ومن ثم فلم يلبثوا ان اعترفوا بهذه الحكومة .

ان هذه الصورة الكاريكاتورية للنظام الجمهوري الخيميري ، كانت سببا في اثاره الكثير من المضايقات بالنسبة لنا ، واننا نريد هنا أن نقرر الحقيقة بهدوء وسوف نبدأ بالموقف العسكري .

ان الصعوبات الحقيقية التي عرفناها حتى منتصف سنة ١٩٧٣ قد اختفت تماما ، فلقد أعيد

تنظيم جيشنا تماما ، ووجدت قيادته ، وتحسنت ظروفه المادية واستطاع هذا الجيش أن يحطم

منذ أكثر من عام كافة الهجمات التي قام بها العدو وسواء من جانب الخميريين او الفيتناميين الشيوعيين

وفي ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٣ - وبعد شهر من وقف الدعم التاتيكي الجوي الامريكي - فان القوات

الجمهورية استطاعت ان تصد بالاسلح الابيض الهجوم الكبير الذي شنه الحمر ضد المنطقة

الاقتصادية في كومبونج شام . وفي هذا العام ، وبعد ان فقدنا السيطرة على منطقة ريفية كبيرة ، وهي

العاصمة السابقة للملكيين ، فان قواتنا خاضت هجوما مضادا ، وطردت المحتلين ، واستعادت

السيطرة على هذه المنطقة ، ان الهجمات العنيفة التي تمت بعد ذلك من قبل الشيوعيين ضد مراكز

اخرى هامة مثل ميناء كامبوت ، وعاصمة تاكيو الاقليمية وعاصمة كوبونج شانج - انتهت بالنسبة

للمعتدى بفشل حاسم ، وبالنسبة للعاصمة والمدن الاقليمية التي كانت تحت ضغط العدو من قبل

فان الموقف قد تحسن تماما في صالحنا .

وعلى العكس من الشيوعيين الخيمير ، الذين كانوا يشيدون بانهم سحقوا الجمهورية خلال فصل

الجفاف الاخير ، فاننا لانزعم تاريخا محمدا حتى ولو تقريبا لتحقيق التحرير الشامل لبقية اراضينا ،

اننا قد نصاب ببعض غيبة الامل هنا او هناك ، وقد نتعرض لبعض الفشل ، ولكن الشيء الاكيد

اليوم ، انه لم يعد من الممكن امام العدو وأن يكسب المعركة عسكريا ، واننا نعتقد أنه آجلا أو عاجلا

- وربما كان آجلا وليس عاجلا سوف يخرج العدو بالنتائج التي سوف تفرقها عليه المعمارك .

واننا نود ان تهتم الامم المتحدة التي تناقش منذ اعوام مشكلة نزع السلاح المعقدة ، بمساعدة

بلادنا التي تعاني من اشبح صور العنف ، وذلك بكافة الوسائل السياسية والمعنوية ، واننا سعداء

للاهتمام الذي توليه منظماتنا باحداث الشرق الاوسط ، ولكن ، لماذا ليست منظماتنا نشطة بالنسبة

لما يتعلق بنا ، ان الشعب الخميرى يعتقد بصدق ان الام المتحدة تستطيع ان تسهم فى ايقاف كل هذه المعاناة ، وقبل أن أسافر الى نيويورك ، فان هذا الذى يحدثكم ، استقبل وفدا من الفلاحين الخمير اللاجئين والذين افضوا بما يلى " حينما تذهب الى هناك " -- اى هنا ، الى الام المتحدة -- " قل لهؤلاء السادة العظام أن كل شعبنا يعانى وانهم ينبغي ان يساعدونا على ان نضع السلام وأن يمدوا الينا يد العوث بالنسبة لكل ماقدناه".

لغة غاية فى التأثير ، استمعت اليها أيضا من ممثلى الجالية الاسلامية ، فمواطنوننا المسلمون رفضوا بدافع العقيدة الدينية والخلقية أن يتبنوا قضية اعدائنا ، ومن ثم فقد تعرضوا لتدمير مساجدهم فى خمسة أقاليم ، كما ان عددا كبيرا من قادة المسلمين تم قتلهم ، كما أن هناك مساجد اخرى هدمت من جانب القوات الفيتنامية الشمالية ، كما ربوا فيها الخنازير من أجل غذائهم ، وامام عداء مسلمى خمير ، كما أن الشيوعيين ألقوا بالمسنين فى معسكرات الاعتقال ، ولم يعودوا هؤلاء منها ابدا ، ان الرجال والنساء أصبحوا يخضعون لبرنامج توعية ، لتعليمهم الاحاد ، واصبحت الصلوات اليومية ممنوعة تماما ، ان القادة المسلمين فى جمهورية خمير ، قالوا لى " اعرض موقفنا المؤسف على اسقائنا الذين يمثلون الدول الاسلامية فى الام المتحدة " ، ولقد نقلت جمهورية خمير التى اعترفت بالدين الاسلامى هذه الرسالة .

ومن البديهي ، ان اعدائنا ، كذلك لم يتركوا عددا كبيرا من رجال الدين البوذيين ان انهم كانوا يرفضون أن يكونوا اداة فى خدمة الدعاية بالنسبة لهم لدى الجماهير ومن هنا فان كثيرا من الرهبان ، فى كافة الاقاليم ، قد القى القبض عليهم وخذبوا بل ونفذ فيهم حكم الاعدام ، واحرقت معايدهم .

وبالنسبة للدين المسيحى فعلى الرغم من انه يمثل الاقلية عندنا الا انه لم تحسن معاملته من يد ينون به ايضا ،

واننا نرى فى هذا الهجوم ، الذى يتسم بالدهاء احيانا ، وبالعنف احيانا اخرى ، ضد كافة الاديان الممثلة فى كمبوديا ، نرى فيه نتيجة للنفوذ السيء للكوادر الفيتنامية الشمالية ، اساتذة الشيوعيين الخمير .

اما فيما يتعلق بالسياسة التى تتبعها جمهورية خمير ، فانها لا يمكن ان تفهم الا اذا وضعنا فى عقولنا دائما حقيقة أنه فى سنة ١٩٦٦ فان مناطقها الواقعة فى الحدود مع فيتنام ، ثم بعد

سنة ١٩٧٠ ، فان الجزء الاكبر من الشرق في الميكونغ ، محتل من جانب قوات من فيتنام الشمالية وفييت كونغ ، باعداد مختلفة ، ولكنها لا تقل ابدا عن عشرات الألوف ، وهم بعيدا عن الانظار ، يقومون بعمليات ضد النظام الجمهوري في فيتنام الجنوبية . ان جزءا واسعا من بلادنا كان وما زال يستخدم انتهاكا لحيادنا ، ضد ارادتنا كقاعدة مؤخرة ضد بلد مجاور ، ان المحتلين الذين سمح سيهانوك بوجودهم ، والذين كانوا يتلقون من اصدقائهم معدات عسكرية عن طريق الموانئ الكمبودية وصل بهم الامر الى ان دخلوا بلادنا كبلد منهزم وطردوا الفلاحين الذين كان يعوق وجودهم نشاطهم ، وسخروا من سلطاتنا الاقليمية العاجزة ، اى امة مستقلة تتمسك بسيادتها وتحرض على الحفاظ على حيادها الحقيقي ، لا يمكن ان تسمح بمثل هذا الموقف الذي لا يمكن السكوت عليه . وحتى قبل خلع سيهانوك ، الذي تقع عليه مسؤولية خطيرة في هذه القضية ، فان حكومة خمير التي كانت ملكية آنذاك ، وكان قادتها هم نفس القادة الذين يوجدون اليوم ، اندرت الشيوعيين الفيتناميين بالجلاء عن ارضنا على وجه السرعة ، وكان رد هؤلاء سريعا : بان هاجموا قواتنا فى كثير من الاقاليم فى الشرق وفى الجنوب من البلاد .

ولم يكن لدينا حينذاك ، تحت العلم ، سوى ٣٠٠٠٠ رجل مزودين بأسلحة ضئيلة ، الا أننا تمكننا بهذا العدد الضئيل من المقاتلين الذين دعوا بمتطوعين من الوطنيين بان نلزم صواب القوات الشيوعية الفيتنامية التي كانت تزيد في العدد والعتاد عن قواتنا ، وحينما انتشرت هذه القوات يوم ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ ، في كل بلادنا ، وكانت تريد أن تطيح بحكومة خمير لانها رفضت ان تصحها معاقل في ارضها ،

ان جيشنا الوطني ، ومتطوعينا من اهل المدن والفلاحين ، قاوموا ببسالة طيلة ٣٤ يوما بمفردهم ، ضد افظع اقتحام عرفته كمبوديا في هذا القرن ، وفي يوم ٣٠ نيسان / أبريل ، وينبغي أن نحتفل في ذاكرتنا بهذا التاريخ ، فان القوات الامريكية جاءت من فيتنام الجنوبية ودخلت في الأراضي الكمبودية ، على بعد اقل من ٣٠ كيلومتر في العمق لا لكي تنتقد حكومتنا ولكن لكي تظهر المناهج القريبة من فيتنام الجنوبية المهددة ، ان هذه القوات الامريكية ظلت شهرا في كمبوديا ، من ٣٠ نيسان أبريل الى أول حزيران / يونيو سنة ١٩٧٠ ، ولم تعد اليها ثانية ، تلك هي الحقيقة بالنسبة للاحتلال المزعوم في كمبوديا من جانب قوات اجنبية .

ولا يوجد على ارض جمهورية خمير منذ ٤ سنوات تقريبا ، سوى قوات خميرية ، وليس لدينا اية قوات اجنبية ، او اية قواعد اجنبية ، على عكس ماتزعمه بعض القوى الاجنبية ، ان عدد الامريكيين في كمبوديا ، بما في ذلك كافة المدنيين والعسكريين في سفارة بنوم بنه ، لا يتجاوز المئتين .

ولكي نضع نهاية للاتهامات التي توجه ضدنا في هذا الصدد ، فاننا على استعداد الآن نستقبل كل اولئك الذين دعوا من بينكم للدعاية الاجنبية الكاذبة التي يشنها اعداؤنا ، وحينذاك تستطيعون ان تلاحظوا بانفسكم الموقف الحقيقي في بلادنا ، اننا نتمهد مسبقا أن نسهل زيارة مبعوثي الامم المتحدة الى كافة المناطق التي تسيطر عليها جمهورية خمير ، وان نفتح لهم قواعدنا العسكرية ومعسكراتنا دون ما تحفظ او تقييد كما انهم يستطيعون التحدث مع اي شخص كان ، ويستطيعوا ان يمارسوا كافة التحقيقات التي يرونها مفيدة في هذا الصدد .

وسوف نكون شغوفين لان نعرف عما اذا كان الجانب الآخر يستطيع أن يقدم مثل هذا العرض — عرض التفتيش بواسطة الامم المتحدة — ان " الحكومة المليكية " المزعومة ، لم تترك حتى الآن الجانب يدخلوا في المناطق التي تزعم انها حررتها وذلك باستثناء المحتلين من الفيتناميين الشماليين والفيتيين كونغ والصحفيين الوحيدين الاجانب الذين يوجدون هناك ، هم اولئك الذين أسروا في

ذلك الوقت، والذين اصبح موقفهم يبعث على القلق، خاصة ان عشرين منهم قد اختفوا في الآونة الأخيرة، وقد يكون من المفيد ان نلاحظ فيما اذا كان لا يوجد في المناطق الشيوعية الخميرية قوات اجنبية وقواعد اجنبية، ان اعدائنا يتحدثون عن الوشاية حينما تقدم اليكم مثل هذه الوقائع، ولديهم فرصة ممتازة لكي يقدموا الدليل على حسن نيتهم، اذا ما اقترحوا مثلنا عطية الابواب المفتوحة واذنا ما قدموا نفس التسهيلات الى منظماتنا فهل سيغتنمون هذه الفرصة؟، فان لم يفعلوا ذلك، فان الامم ذات النوايا الطيبة، سوف تحكم في أى جزء من كمبوديا توجد فعلا القوات الاجنبية .

حقيقة أنه حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٣، استفدنا من الدعم التكتيكي الجوى الامريكى لقدمكن جيشنا من ان ينظم نفسه، ويجهز نفسه، ومن ان يرتفع عدده الى ٢٥٠ ألف رجل، وحال دون سقوط شبه الجزيرة الهندية الصينية فى ان تقع فى ايدى الشيوعيين الفيتناميين الشماليين ومن الواضح، انه اذا قام نظام مؤيد لهانوى فى بنوم بنه، لكان قد قدم المساعدة بكافة الوسائل للقوى الشيوعية التى تعمل فى فيتنام الجنوبية وكذا الى حركة التخريب القائمة فى تايلاند، اننا لم نقبل هذا الدعم الجوى بترحيب، ولكن بدافع من الضرورة، ذلك لأن اولئك الذين سقطوا فى الجانب الاخر تحت قذف القنابل، كانوا اشقاء لنا، وفى المناطق الحمراء، فان هناك كثيرين لا يعرفون ماهى الماركسية، ولا يريدون شيئا سوى نهاية المعارك غير الانسانية والعودة الى حياة سلمية وكريمة، وحتى بين قوات التحرير المزعومة، نجد أن هناك كثيرا من المقاتلين الذين جندوا ضد رغبتهم اقرب الى الجمهوريين الذين يدافعون عن المثل العليا التقليدية الخميرية اكثر من قربهم من الكوادر غير المتسامحة والمتعصبة التى تقودهم، ان القنابل للأسف الشديد لا تميز بين الضحايا،

ان المساعدة الامريكية جعلت البعض يقولون عنا اننا عملاء للامريكيين، وان الحكومة الملكية المزعومة قد أكدت ذلك مرارا فى حين انها لاتعيش الا على الدعم غير المشروط وعلى القروض التى تقدمها لها بكين، وكان يمكن لقواتها ان تكون مجرد قوات عصابت متفرقة ان لم تكن تتلق بصفة منتظمة وبغزارة اسلحة وذخائر ومعدات عسكرية حديثة من بعض البلاد الاشتراكية وعلى رأسها الصين . ان الحقيقة التى نريدها بحرارة ومن اعماق قلوبنا هى النهاية السريعة لهذه الحرب التى تدمر الاقتصاد، والتى تخرب قرانا، والتى ادت الى وجود اكثر من مليونين من اللاجئين

منذ ٤ سنوات، والتي سببت الدمار لكثير من مواطنينا، ان هذا الحمام من الدم، اذا ما استمر، فانه سوف يترك بلادنا في النهاية، مدمرة، وفقيرة للغاية وضعيفة، بحيث أنها تصبح ممتلا عميلا لا أهمية له للشرق او للغرب، وبذلك تفقد في نهاية الامر هويتها الوطنية، فمن المؤسف ان نلاحظ ان هذه التنبؤات التي يقول بها كافة المسؤولين الجمهوريين، يشاركون فيها رئيسنا السابق المقيم في بكين، والذي نقلت الصحف تصريحاته المماثلة تقريبا لتصريحاتنا منذ بضعة شهور اليس من الغريب، والمخزن ان نفس الرجل الذي يوافق بصحب على الرفض الذي يعرب عنه الشيوعيون الخميريون على كافة مقترحاتنا لمناقشة المشكلة الخميرية دون ما شرط؟، اليس من الغريب ألا يخفى على المقربين منه على ان العمر، كما يسميهم، مستحذون لأن يناضلوا لتجنب الوصول الى حائل وسط يحول بينهم وبين السيطرة على كمبوديا كلها؟،

ويجدر بنا أن نؤكد أن عناد الشيوعيين الخميريين في رفض أي عرض من المباحثات مع الحكومة الجمهورية، له تفسيره منذ أكثر من عام، ليس لاقترابهم من الانتصار العسكري الذي يعرفون انه بعيد عن ايديهم الآن، ولكن هذا يرجع لأملهم في ان يحصلوا على قرار من الأمم المتحدة قد يمكنهم من الحصول في الميدان السياسي، على النجاح الذي لم يستطيعوا الحصول عليه بالسلاح في ميدان المعركة.

اننا نجد ان من واجبنا ان ننبه رسميا القوى التي تهتم بكمبوديا أنه في هذه الحالة مثلما حدث في الحالة الاخرى التي خضناها منذ اربع سنوات ، فان حكومتنا لن تلقى السلاح ولن تستسلم ، بل على العكس وبمساعدة قواتنا المسلحة البطلة ، وبمساعدة غالبية الشعب الوطني الذي لا يريد أن يقوم عنده نظام تابع للخارج ، فان شعبنا سوف يواصل مقاومته ، ونتيجة لذلك ، فان السلام لن يأت فحسب بل سوف تقوم كذلك حرب لا تنتهي حرب طاحنة ، سوف يكون لدينا فيها اصدقاء كثيرين على الصعيدين الاقليمي والدولي ، اننا رغم ايماننا بالسلام لن نستسلم في أى وقت من الأوقات .

وفي الخطاب الذي يلقيه في نفس هذا اليوم في الذكرى الرابعة للجمهورية ، رئيسنا المارشال لون نول، فانه بعد عبّر عن كراهيته للحرب التي فرضت كثيرا من التضحيات على شعبنا ، يصحح - بصفة خاصة - قائلاً واننى هنا انقل عنه

" ينبغي الا يكون هناك ادنى شك في ذهن اعدائنا اننا سوف نستمر في القتال اذا اقتضت الحاجة ، حتى نعارض الأفكار والمفاهيم الأجنبية المتباينة مع تقاليدنا وفي نضالنا من أجل الحرية ، فاننا نحظى بتأييد وتماثل كثير من الدول الأجنبية "

ان السلام في كمبوديا لن يعود الا بالمصالحة وليس بالضغط والقصر ، ولهذا فان رئيسنا جدد في خطابه بتاريخ ٩ تموز/ يولييه النداء الحكومي الذي يقول فيه : -

" الى جميع الخميريين ، والى جميع البلاد المحبة للسلام والعدل ، حتى ينشأ حوار يضم نهاية لهذا النزاع ، ومن المؤمل بالطبع أن نتفق على الافكار والقيم والمفاهيم التي ينبغي أن توجه مستقبل هذا البلد . "

ان سلاما عادلا لكمبوديا ، هذا هو ما ترحوه الغالبية الكبرى للأمم الممثلة في هذا المجلس وقليلون يسمعون الى ان يفرضوا عليها نظاما لا يريد ه شعبها ، وكثيرون يعتقدون مع ذلك أن الحكومة العميلة " للاتحاد الوطني " المزعومة ، التي يقودها " نورودوم سيهانوك " ، تحظى بتأييد كبير وانها تستطيع ان تنتهج سياسة قائمة على الحياد وعدم الانحياز ، اذا ما أتت الى السلطة ، وهذا الاعتقاد منتشر الى حد كبير بين امم العالم الثالث ، التي ليس لديها سوى نوايا طيبة مع الشعب الخميري ،

لقد طبقنا باستمرار عبارة "المزعومة" على الحكومة المعادية ، ولقد طبقنا هذا التعبير لكي نسيء وصفها ، ولكن لأن كافة الدلائل تثقف لتدعم هذا الواقع وتخفي حقيقة يعترف بها جميع الكمبوديين وأولئك الذين يوجدون في جمهورية خمير ، اذن لم تعد هناك " حكومة ملكية " ، وان الشخصية الملكية الوحيدة في هذه القضية ، هو ملكنا السابق ورئيس دولتنا المخلوع في سنة ١٩٧٠ ، وهذا الاخير الذي ظل بالاسم على رأس هذه الحكومة ، لا يقوم فيها بأى دور الا بدور تأييد ومؤازرة للشيوخيين الخمير ، وهؤلاء الذين يسمحوا له في أى وقت من الاوقات لكي يعودوا ليقيم في بلاده ، بل انهم لا يأخذون في الاعتبار ارائه وتوصياته. وهكذا ، فانه مستبعد ومهان ، ومراقب من جانب الصينيين ، ويتجسس عليه عدد من الخميريين المحيطين به ، ومن ثم فقد أعلن بانه لن يطيل من أمد التعاون مع أولئك الذين يسميهم " بالخمير الحمر " ، بعد نهاية النزاع الحالي ، وبأنه لن يعود الى كمبوديا ، وانــــه سوف ينهى أيام حياته في بلد اجنبي .

يكفى ان نقرأ بعض التصريحات التي أدلى بها الامير لصحفيين زاروه ، وهي تصريحات لم يكذبها ابداء ، لكي نلاحظ ان كل ما أكدناه هو الحقيقة بأكملها ، ان سيهانوك — وهو يعرف ذلك جيدا — اصبح ينتص الى الماضي ، لقد فهم — ولكن متأخرا — ان اميرا قوميا ، حتى ولو اراد لنفسه ان يكون تقديما ، ليس له مكانة في ديموقراطية شعبية ، اننا سوف نترك التاريخ ، ومواطنونا ، لكي يحكموا عليه ، وسوف نؤكد مع ذلك ، انه مازال يحيد نقل نظام لبلاده ، — انه لا يريد لمثل هذا النظام ان يعيش ،

ان حكومة المنفى ، التي ليست ملكية كما انها ليست حكومة اتحاد وطني ، وكيف لمثل هذا الاتحاد ان يوجد ، في الوقت الذي نجد فيه ان اغلبية الشعب تقيم في الاراضي الجمهورية حيث تقدم تأييدها للحكومة الوطنية ، وحيث الجبهة الموحدة الوطنية لكمبوديا المزعومة والتي يسيطر عليها الاتجاه الماركسي ، الاكثر تشددا ، تقدر نفسها مثلا للشقاق والانقسام . ولهذا فان غالبية المؤيدين القدامى للامير ، وقد رأوا زعيمهم عاجزا ، تخلوا عن قضية لم يعد هذا الاخير يدافع عنها ، وانضموا الى صفوف أولئك الذين يناضلون من اجل حماية المثل العليا الوطنية الخميرية .



هذه هي الحكومة التي يريد البعض لها ان تحتل مكان الجمهورية الخميرية في الامم المتحدة  
وياختصار، فان " حكومة " كهذه لا يمكن أن تمثل كمبوديا بالامس واليوم ذلك لاننا بلد مفتوح  
امام جميع الاتجاهات وطمأن الى جميع المعلومات عن العالم الخارجى ، ويرغب فى اقامة علاقات  
ودية مع كافة الامم أيا كانت ايد يولوجيتها او نظام حكمها وحكومة تريد ان يعترف بها الجميع كما  
تعترف هى بهم .

حينما يدعواعدائنا الى الحرب ، فاننا ندعو نحن الى السلام ، أننا نعترف أننا نجيب بذلك  
على تطلع عميق لشعبنا كله ، واننا نعلم من الجانب الاخر ايضا ان هناك رجالا من ذوى الهمم  
يريدون ان يحاربوا عشر سنوات اخرى من اجل نصرة ايد يولوجية ، ولكنهم سيكون لوقوع بلادهم  
تحت الصدمة الدمار ، وسوف يكونون فى الغد اكثر عددا وسوف يأتون لمساعدتنا ، لايجاد سلام  
ليس سلام المنتصرين أو المنهزمين ولكن سلام بين اشقاء عائديين .

ان الحكومة التي رأسها تتعهد بألا تأل جهدا في قبول كافة التضحيات حتى تكون الأشهر القادمة أشهرا تشهد نهاية الحروب بين ابنا امتنا وحتى يمكن ان تنطلق في النهاية المسيرة الكبيرة لشعبنا ، نحو إعادة بناء بلادنا ، هذا هو الطريق الوحيد من اجل حياة افضل بالنسبة للجميع . اننا نطلب من الامم المتحدة ان تساعدنا على بلوغ هذا الهدف النبيل قبل ان يسقط مئات الآلاف من مواطنينا على ارض وطننا الحزين الكئيب .

الرئيس ( الكلمة بالانجليزية ) : أود أن اشكر نيابة عن الجمعية العامة ، رئيس وزراء جمهورية خمير ، سمادة السيد لونغ بوريت ، للكلمة الهامة التي القاها الآن .

#### البنــــد ٩

##### مواصلة المناقشة العامة

السيد أميراسنخ ( سرى لانكا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : في الواقع ، انه نادرا ما حدث في تاريخ الامم المتحدة ان انتخب رئيس الجمعية العامة بالاجماع فلا يوجد صوت اعطى اعتباطا لمرشح غير معروف ، وقد سجل لكم ايضا انكم اصغر من تولوا هذا المنصب الهام سنا . وعن طريق وفد سرى لانكا ، اقدم لكم ياسيادة الرئيس ونيابة عن الحكومة وشعب سرى لانكا تهنئتنا الحارة ، واطيب تمنياتنا ، لنجاحكم في هذا المنصب الذي توليتموه ، ونحن نحبيكم ليس فقط باعتباركم ممثلا حقيقيا لقارة افريقيا ، وواحد يجسد روح شعب حارب بشجاعة لتحرير نفسه من عبودية الخضوع السياسي ، ومازال يواصل ذلك باصرار فهو يواصل الكفاح باصرار ، من اجل محو آخر شرور الاستغلال الاقتصادي الخارجي ، ونحبيكم كذلك كوزير خارجية بلد هي الآن في رئاسة حركة عدم الانحياز .

ان حركة عدم الانحياز مبنية على عدم الارتباط في المنازعات بين الدول الكبرى ، وهي مخلصة لمبادئ التعايش السلمي ، واحترام سيادة وسلامة ووحدة اراضي جميع الأمم ، كذلك تأكيد وحماية حقوق الانسان الاساسية والاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس وبين جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر وتسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعن طريق الاخلاص لهذه المبادئ والسياسات فان حركة عدم الانحياز قد سمعت دائما لتوفير عنصر الاعتدال في الشؤون الدولية والتي يمكن ان تكون مساهما حيويا للتخفيف عن التوترات الدولية ، وبذلك تشجع على اقرار السلام والانسجام في العالم اسره .

ومجموعة عدم الانحياز اليوم اكثر وحدة واقوى عددا ، وفى مكان افضل عما كانت عليه لممارسة نفوذها على مجريات العلاقات الدولية ، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك تدعم الامم المتحدة فى جميع الجهود الموجهة نحو تنفيذ مبادئ واهداف الميثاق . واذ كان لنا ان نحقق هذا المهمة السامية فيجب ان نكون حذرين من تلطخ اوراق اعتمادنا بأقل مظاهر التحيز ، ان مجموعة عدم الانحياز يجب ان تعامل جميع الامم كأصدقاء فى الوقت الذى تعزل نفسها عن السياسات المناهضة لعدم الانحياز .

ان وفد بلادى ينتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقديره العظيم للمهارة والمقدرة التى اظهرها سعادة السفير ليوبولدو بينيتس من اكواور اثناء رئاسته للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، وان شهرته كقانونى بارز وخبرته الواسعة كدبلوماسى ومعرفته العميقة بجميع نواحي نشاط الامم المتحدة ، مقترنة بصفاته الخاصة وادبه ، ولياقته وصبره قد ظهرت تماما اثناء ادارته للدورة الثامنة والعشرين .

ان وفد سرى لانكا ، يرحب ترحيبا حارا بالاعضاء الثلاثة الجدد ، الذين قبلوا فى عضوية الامم المتحدة خلال هذه الدورة : جمهورية بنجلاديش الشعبية ، وغرينادا ، وجمهورية غينيا بيساو . ونحن نهنئهم تهنئة قلبية ونعبر لهم عن اطيب تمنياتنا ، ولدينا ثقة لا نهاية لها فى قدرتهم ورغبتهم فى الاسهام بصورة مؤثرة وبنائة نحو تحقيق اهداف واغراض ميثاق الامم المتحدة . ان قبول غرينادا ، وغينيا بيساو ، يشكل حجر زاوية جديد فى عملية حق الشعوب فى تقرير مصيرهم وتخليصهم من الحكم الاجنبى ، وكذلك تحقيق عالمية التمثيل لشعوب العالم فى هذه المنظمة . وان قبول جمهورية بنجلاديش ، الشعبية ، يطوى صفحة قاتمة فى تاريخ شبه القارة الذى ينتمى اليه هذا البلد ولقد اصابت قسوة الطبيعة هذه الدوله فى الفترة التى كانت تحاول فيها اعادة بناء اقتصادها الممزق ، ونحن نأمل باخلاص ان تساعدنا امم العالم بكرم حتى تبرأ من الكوارث التى لا يمكن ان توصف والويلات التى مرت بها .

وكما هى الحال فى بنجلاديش ، فان الكوارث الطبيعية اصابت دولة اخرى عضوا فى الامم المتحدة هى هندوراس ، ووفد بلادى يقدم لحكومة وشعب هنداروس ، تعاطفه العميق للخسائر فى الارواح التى اصيبت بها والدمار الذى سببه الاعصار الذى اصاب هذه الدولة اخيرا ، ونحن نشق من انها سوف تتلقى من المجتمع الدولى ، كل المساعدة التى تحتاجها لاصلاح الدمار الذى حاق باقتصادها .

ان العام الذى مضى منذ الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة قد اتسم بتطورات عديدة ضخمة لكل منها طابعه المميز ، سواء أكانت تمثل عهدا جديدا ام كانت تنطوى على آمال المستقبل ام تنطوى على مصدر للقلق العميق .

ان تغيير الحكومة فى البرتغال قد نتج عنه نبذ سياسة الحكومة السابقة البالية والقائمة على القهر الاستعماري ، واعتراف الحكومة الجديدة بحق مستعمراتها فى تقرير المصير ، بدايئة بفينيا بيساو ، ونرجوان يمتد قريبا ليشمل موزامبيق وانغولا ،

وما زال هنالك نظامان عنصريان عليهما ان يتخليا عن سياسة الفصل العنصرى ، وأن يعطوا للغالبية الافريقية التي يسيطرون عليها حقهم الطبيعي في تقرير المصير وحريرتهم في بلادهم ، ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحصى أكثر من ذلك ، فممارسة هذه السياسات يعد اهانة للحضارة المعاصرة ، وشر البرتغان كان كالضوء الذى لاح في نهاية القبول المظلم ، ان الانسانية يجب أن تسود على غطرسة العنصرية ويجب ان نسعى الى ايجاد تسوية سلمية تؤدى الى التحرر الكامل للأغلبية السوداء والمجتمعات الطونه في جنوب أفريقيا وروديسيا ، واقامة نظام حكم ديموقراطي على أساس المساواة بين جميع الأجناس في هذه المناطق ، بما يمكنها من العيش معا في سلام لصالح قارة أفريقيا كلها .

حينما تحدثت عن التطورات التي تنطوى على آمل في المستقبل ، كان في ذهني التغييرات التي حدثت في الموقف في الشرق الأوسط ، بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وبصفة خاصة الاتفاقية الخاصة بالفصل بين القوات ، على جبهة سيناء السويس ، وجبهة مرتفعات الجولان ، ان وزير خارجية الولايات المتحدة أحدث هذا التغيير الذى ينطوى على معجزة ، وذلك عن طريق دبلوماسيته وحنكته السياسية الخلاقية ، ويجب ألا نبالغ أو نقلل من منجزاته ، ولكن مستقبل الشرق الأوسط لا يتوقف على فرد واحد مهما كان موهوبا ويعمل بلا كلل .

ان الموقف المتغير يشكك دفعة لطيفة نحو السلام ، ومع هذا يجب الابقاء عليها عن طريق اظهار ضبط النفس ، والاعتدال من جانب جميع الاطراف ، والاجابة الوحيدة للعنف الذى يتفجر من وقت الى آخر ، هو القضاء على الظروف التي تدفع الأفراد والمنظمات في يأس وفي خيبة أمل الى السلوك سلك العنف بدلا من المفاوضات .

ان الاتفاقيات الخاصة بالفصل بين القوات في سيناء والسويس وفي مرتفعات الجولان ، لا يمكن أن تعتبر الا مهلة وجيزة ، والفصل بين القوات يمكن أن يصبح سرايا ، الا اذا كان مقبولا من جميع الأطراف باعتباره خطوة أولى نحو العطية المعقدة للتنفيذ الكامى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٤٧ ، وهذا القرار هو أفضل الآمال لاجاد تسوية بالرغم من بعض نواحي الغموض التي شابته واستغلت لمنع وارجاء تسوية نهائية ، في حين ان الأراضى والمناطق التي احتلت أثناء الحرب ، يجرى ضمها بالتدرج لسلطة الاحتلال متجاهلة بذلك ومزدرة للأمم المتحدة وللمبادئ الميثاق .

ان العامل الأساسي في التسوية المقترحة ، والذي يجب أن يعترف به ، دون شرط ، هو مبدأ عدم جواز الحصول على الأراضي عن طريق الحرب ، ووفقا لهذا المبدأ فان اسرائيل يجب أن تسحب قواتها المسلحة من المناطق التي احتلتها نتيجة للحرب ، وانا رافى هذا المبدأ ، فان الميثاق سوف يصبح حبرا على ورق ، والعامل الثاني هو الاعتراف ليس فقط بالكلمات ولكن الاعتراف سياسيا وعليا ، بسيادة ووحدة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، والاعتراف بحق كل دولة في الشرق الأوسط - بما في ذلك دولة اسرائيل - بأن تعيش في سلام داخل حدود آمنه معترف بها دون خوف من تهديد باستخدام القوة ، والعامل الثالث هو ضمان حرية الملاحقة في الممرات المائية الدولية في هذه المنطقة . وأخيرا وهو أهم العوامل جميعا هو الحاجة الى ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وهي مرادف لحق تقرير المصير لشعب فلسطين ، ولا عطاءه دولة فلسطينية مستقلة ، كما وافقت على ذلك الجمعية العامة في اتفاقية التقسيم لعام ١٩٤٨ ، وعن طريق ضمان ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين ، تستطيع الأمم المتحدة أن تنهي ويلات شعب قاسى لأكثر من ٢٥ سنة واضطر لأن يعيش حياة خالية من الآمان ، ويعتمد على صدقة العالم ، وكان موضع خيانة من شعوب العالم ، بل من هذه المنظمة التي ساعدت على اقامة دولة اسرائيل ، وان هذا لا يكون عن طريق اشاعة الموت والدمار ، بالنسبة للنساء والاطفال في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، فهذه - الحالة - تشكل كابوسا دائما ومصدرا للخوف والارهاب ولا يمكن أن نجد حلا في وسط هذا الجو ، ويجب أن نكف لها الحق في أن تصبح دولة تعيش في كرامة .

ان مبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة كان سمة من سمات التقسيم ، ويجب أن تقبله الأمم المتحدة وتجعله حقيقة واقعة ، وانها لاهانة صفيقة للأمم المتحدة التي أوجدت اسرائيل ، وخيانة لمبدأ العدالة الذي سعت الأمم المتحدة الى تطبيقه عن طريق اقامة دولة اسرائيل ، أن يأتي قادة اسرائيل بهذا القدر من الصلابة لكي يقولوا وهم يعنون الفلسطينيين ، " الفلسطينيون لا وجود لهم " ويرددوا شعارات تنطوى على غطرسة مثل قولهم " لن تعود القدس الى الحرب أبدا " ، هذه الشعارات وهذا التشويه للتاريخ لا يمكن أن يكون مادة يبني عليها السلام ، ان ذلك ينطوى على عدم مسؤولية واثارة غير مقبولة .

وبالمثل، فان الأمم المتحدة لا تستطيع ، ولا حتى بطريقة ضمنية ، ان تسكت على الزعم أو تؤيد

الفكرة القائلة بأن اسرائيل لا وجود لها ، وانه يجب تغيير كيائها السياسي والاجتماعي ، حتى تحصل على الشخصية المستقلة التي تسعى اليها وبالمثل فان قرار مجلس الأمن ، كان بأن كل دولة في الشرق الأوسط لها الحق في أن تعيش داخل حدود محترف بها ، وآمنه ، ولا يمكن أن يفسر هذا القرار على أنه يعطي لدولة اسرائيل الصلاحية الفريدة التي لا تتماشى مع القانون الدولي ومبادئ الميثاق في أن تحدد لنفسها حدودها الآمنة . وانا أعطي هذا الحق لجميع البلاد ، فان النتيجة سوف تكون فوضى عالمية ، ان مسألة الحدود الآمنة ، أمر يمكن أن يكون موضع مفاوضات ، ولكن لا يمكن أن تنزل عن الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء ، وقد كان الوقت لجميع الاطراف لكي تظهر اعتدالاً وتتخلى عن التطرف ، فالسلام وحده هو الذي يجعل الحدود آمنة .

وكشخصي كان معنيا خلال السنوات الأربعة الماضية بمشكلة الشرق الأوسط ، باعتباري رئيساً للجنة الخاصة للاعمال لبحث الاعمال الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان ، وكمثل لبلد اعترف بدولة اسرائيل في مرحلة مبكرة وأبقت على علاقاتها الدبلوماسية معها حتى عام ١٩٧٣ ، الى أن رأينا ان الوسيلة الوحيدة المفتوحة أمامنا لاثبات عدم رضائنا عن دولة عضو تتحدى الميثاق هو وقف العلاقات مع اسرائيل ، حتى تتخلى عن الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بحيث يمكن الوصول الى حل مقبول للشعوب العربية ، ومن هنا فاني أستطيع أن أقول ان وسائل تفويضنا لا يمكن أن يقلب منها أو أن يطعننا شيء أو يتهمنا بالافتقار الى الموضوعية ، ونحن نتوق الى رؤية حل للمنازعات بين اسرائيل وجيرانها العرب ، ونحن مقتنعون بأن موهبة وتكنولوجيا شعب اسرائيل ، اذا اشتركت مع الموارد البشرية والمادية للشعوب العربية في الشرق الأوسط فان هذا يمكن أن يفيد المنطقة بأسرها ويحول المنطقة من ميدان قتال الى جو من الوفاق والتعاون السلمي والازدهار .

ونحن نأمل ألا تستغل المداولات حول موضوع فلسطين كفرصة لتبادل الاتهامات المفضحة والإتهامات المضادة ، بل أن تكون مجالاً لتحليل ناضج ، لاسباب الموقف الحالي .

ان الأزمة ، في قبرص ، قد كشفت مرة أخرى عن نواحي قصور الأمم المتحدة ، وبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن ، والتي تدعو الى أن يسحب من جمهورية قبرص ، الافراد العسكريين الأجانب ، الموجودين بموجب اتفاقيات دولية ، مسجلاً عدم رضائه للإجراءات التي تتخذ من طرف واحد ضد دولة قبرص ، وایماننا بمبدأ احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجزيرة ، فاننا نرى أنه لم يتم أى تقدم ، أو تم تقدم ضئيل نحو استعادة حكومة قبرص الشرعية لحقوقها .

ان النزاع هناك يتجاوز مجرد الخلاف بين جماعات سكانية ، ونحن جميعا معنيون بمشكلة قبرص ، وخاصة دون عدم الانحياز ، ذلك لان حكومة قبرص ، كانت من بين الدول الاولى التي أعلنت أن سياستها هي عدم الانحياز ، ومن هنا فان ويلات قبرص ، هي ويلات لحركة عدم الانحياز ، وخلاص قبرص هو خلاص لحركة عدم الانحياز ، وخيانة قبرص هي خيانة لمبادئ الميثاق ، ولهذا السبب وبناء على مبادرة مشكورة من رئيس يوغوسلافيا ، فان مجموعة عدم الانحياز سعت عن طريق تشديد لجنة للمساعي الحميدة ، لكي تتدخل من أجل التوفيق السلمي للخلافات بين الاطراف المعنية من الحكومات والجاليات ، وسحب القوات الأجنبية واستعادة حكومة قبرص الشرعية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يحافظ بمقتضاها على سيادة واستقلال وحدة وسلامة أراضي قبرص ، بعيدا عن المؤامرات والتأثير الخارجي ، ولا يمكن أن يكون هنالك تقسيم ، ولا ضم الي اليونان أو احتلال أجنبي ، ويمكن أن يكون هناك قدر من الحكم الذاتي للجماعتين بعيدا عن الاستغلال .

هذا هو تبرير لادراج موضوع قبرص ، في جدول أعمال الجمعية العامة ، باعتباره موضوعا عاجلا بالرغم من أن الموقف الذي نتج عن الاطاحة بالأسقف ماريوس ، الذي نعترف به رئيسا شرعيا لجمهورية قبرص ، والاحداث التي تلت ذلك ، والتي وضعت في مسؤولية مجلس الأمن ، هذا الموضوع لا يهم فقط الأعضاء الخمسة الدائمة في مجلس الأمن ومعاونيهم ، ولأنها مسؤولية المجتمع بأسره .

والكلمات المؤثرة لجنون دون ، التي أشير اليها هنا ، لا يجب أن نسأل لمن تدق الاجراس ، انها تدق لنا جميعا ، جميع الأمم ، صغيرها وكبيرها ، قويها وضعيفها ، ولكن أساسا للبلاد الصغيرة



وخاصة تلك التي وضعت ايمانها في عدم الانحياز وفي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن الاجراس ستدق ، بصوت مرتفع ، للمنظمة التي تستطيع أن تحقق السلام في المجتمع الدولي ، ألا وهي الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى ينتهز هذه الفرصة لكي يجيب أعضاء قوات الأمم المتحدة التي تعمل على المحافظة على السلام في قبرص والذين تطوعوا بالمحافظة على السلام وضحوا بحياتهم لهذه القضية ، وكذلك أولئك الذين جرحوا وهم يقومون بواجبهم ، وكذلك نحبي أسر أولئك الذين قتلوا ووفد بلادى يقدم لهم كل المشاركة ، وفي الوقت نفسه نصبر عن الأمل ، لأولئك الذين تضرروا ، بأن تلتئم جراحهم ويستعيدوا حياتهم العادية .

واسمحوا لي في هذه المرحلة ، أن أعرب تحية حقبة سكرتيرنا العام الدكتور كورت فالدهايم للحماس والسرعة التي عمل بهما في معالجة مشكلة الشرق الأوسط وفي قبرص ، ولقضية السلام والانسانية فلم يبخل بأى جهد وضرب مثلا مشرقا للثقاني في اداء الواجب .

نحن نقرب من نهاية المناقشة العامة ، ولقد عبر الجميع بوضوح وبصوت مرتفع عن قلقهم بالنسبة لمستقبل العالم في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ولقد استمعنا الى اشارات عديدة للانفراج والتضخم والطاقة والسكان ، والمواد الغذائية والقانون العالمي للبحار ، وقد كانت هنالك مفاوضات هامة ضمن نشاطات الأمم المتحدة حول كل هذه المشاكل .

وفي المجال الاقتصادي ، فان الدورة التاريخية الخاصة بشأن المواد الخام والتنمية التي عقدت في نيسان / ابريل من هذا العام ، تحت اعمية خاصة ، مع المؤتمر العالمي للغذاء الذي سوف يعقد قريبا في روما .

وفي المجال الاجتماعي ، فان مؤتمر السكان العالمي ، في بوخارست ، جمع الأمم لمناقشة احدى المشكلات الهامة في وقتنا .

وفيما يتعلق بالمجال السياسي ، فقد أشرت الى التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط وفي قبرص .

وفي الميدان القانوني ، فان المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، في دورته الثانية التي عقدت في كاراكاس من ٢٠ حزيران / يونيه الى ٢٩ آب / اغسطس من سنة ١٩٧٤ ، استكمل

مناقشاته العامة حول القضايا المطروحة عليه ، وقرر أن ينعقد مرة أخرى في آذار / مارس - نيسان / أبريل من العام القادم ، حتى يبدأ مرحلة المفاوضات ، وهذا القرار ينتظر موافقة الجمعية العامة عليه أثناء هذه الدورة .

كل هذه المشكلات ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والقانونية ، تتطلب اهتمامنا بالحاج .

ان الانكماش وعدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي والذي ارتبط بازمة الطاقة وسياسة الاسعار لمنظمة البلاد المصدرة للبترول (أوبك) ، وردت في كلمات كثيرة للدول الأعضاء وخاصة مثلي بعض البلاد المتقدمة ، وكثير من مثلي البلاد الذين سعوا الى مهاجمة أعضاء منظمة الأوبك ، واتهموهم بخلق هذا الكساد أو هذا الانهيار الاقتصادي وحطمو نظام النقد العالمي ، فهم في الواقع ضعاف الذاكرة ، فهم يقولون أن مشكلة التضخم وضعت على أعتابهم ، ولكن الأقرب الى الحقيقة ، أن مكاسب سباق التسلح يمكن أن توجه نحو حل مشكلة التضخم والحجج التي قيلت لانتقاد أعضاء الأوبك بنيت على أساس أن نظام التجارة العالمي ونظام النقد الدولي يجب أن يعتمدا على الدول المتقدمة صناعيا والتي تسيطر على ثروة العالم واحتياجاته .

وازداد أسعار البترول ، قد اتهم بأن له علاقة بتحديد الأسعار ، ولكن قبل أن تدرك الدول المصدرة للبترول قيمة منتجاتها ، وفي الوقت الذي كان ينكر عليهم الافادة من قيمة موادهم الاستراتيجية ، فان مشكلة التضخم نتجت أيضا عن تضخم أسعار الذهب وانهيار الدولار .

وطبقا لفلاسفة النظريات الاقتصادية ، كما أنه قانون الطبيعة ، ان اسعار المواد الخام للبلاد النامية يجب أن تحدد ، عن طريق ، وارداتها من البلاد المتقدمة صناعيا ، دون النظر الى ظروف الفقر والحرمان التي يعيش فيها منتجي هذه المواد ، في حين أن البضائع التي تباع للبلاد الفقيرة لا تهدف الا الى ارضاء حاجة شعوب البلاد المتقدمة .

ان سياسة الحد من انتاج النفط الخام من أجل ضمان أسعار عادلة ، قد انتقدت على أنها صورة من صور العدوان الاقتصادي ، وذلك من جانب أولئك الذين يحلمون على الحد من مساحات الأراضي التي تزرع بالمواد الغذائية بغية الحصول على أسعار مجزية للفلاحين ، فأى نظرية اقتصادية هذه ؟ ، أو أى فلسفة أخلاقية التي تبرر الحد من إنتاج المواد الغذائية في وقت نجد فيه الملايين يعيشون في حالة من سوء التغذية ، ويموت الملايين هلاكاً وجوعاً بسبب افتقارهم الى المواد الغذائية وقدرتهم على دفع الاسعار المتضخمه لهذه المواد ، ونفس الشيء ينكر على سلعة أخرى لا تهدف البشرية .

وحتى لا تنتهم بالجهود ، فان وفد بلادى يهود أن يعترف ويشكر ويقدر المساعدة الاقتصادية التي أعطيت من جانب البلاد المتقدمة للبلاد النامية ، ولكن يجب أن يعتبر ذلك من قبيل انكار الذات بل هو استثمار مشترك .

لذلك فلقد كان من قبيل السعادة أن نستمع الى كلمات : وزير خارجية فرنسا وهولاندا والمملكة المتحدة ، ورئيس وزراء استراليا ، الذين لم ينساقوا وراء الانفعال العاطفي وأظهروا استعدادا لمعالجة الموقف الاقتصادي بطريقة واقعية .

ان نقل حوالي . . . ٧٥ مليون ، من احتياطي البلاد المتقدمة صناعيا ، للبلاد المصدرة للبتروول ، لا يمكن اعتباره كارثة عالمية ، هنالك حل يمكن اقتراحه ويقضي بأن تعطى البلاد المنتجة للبتروول هذه الاموال للبلاد المتقدمة صناعيا ، حتى تبقى هذه الدول على طاقتها في الانتاج الصناعي كاملة .

ان الحل العادل والوحيد هو ربط ايرادات البلاد المصدرة للبتروول مع تكنولوجيا البلاد المتقدمة صناعيا ، والموارد البشرية في البلاد النامية ، واذ كنا نريد أن نتجنب كسادا عالميا فان ايرادات البلاد المصدرة للبتروول يجب أن تستثمر بطريقة حكيمة ، ويجب أن تستثمر للابقاء على القدرات

الانتاجية للعالم المتقدم صناعيا ، وهذا يتطلب وضع سياسة استثمار منسقة لهذه الإيرادات بطريقة تأخذ من المجموعة الصناعية احتكاكها الصناعي وتنقله الى البلاد النامية بحيث تقيم في هذه البلاد نمطا صناعيا يستكمل القدرة الانتاجية للبلاد الصناعية وبهذا نحقق تقسيما رشيدا للعمالة وتوزيعا عادلا للدخل العالمي .

ان الدورة الخاصة حول المواد الخام والتنمية ، وما انتهت اليه من الاعلان عن اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، وهو القرار رقم ٣٢٠١ ، الصادر عن الدورة السادسة الخاصة ، وكذا برنامج عمل من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، يتضمن فصل خاص وبرنامج خاص بالاجراءات العاجلة للتغلب على صعوبات البلاد النامية التي تضررت من الأزمة الاقتصادية ، وهو القرار رقم ٣٢٠٢ الصادر عن الدورة الخاصة السادسة وهذا الاعلان في حد ذاته ليس كافيا ، واجراءات الاغاثة العاجلة هي مجرد مسكنات ، ان ما نحتاجه هو نظام اقتصادى عالمي جديد ، يتضمن ايجاد نظام عالمي فعال لتنظيم المنتجات الوطنية ، وتثبيت اسعار المواد الخام ، والمنتجات الوطنية ، مع ضمان المؤمن المستمرة ، ويجب أن يكون هناك جهاز دائم لضمان التوازن بين الاسعار التي تتلقاها البلاد النامية لصادراتها ، والاسعار التي تدفعها لواراداتها من البلاد المتقدمة ، حتى تتمكن البلاد النامية من المحافظة على ميزان مدفوعاتها . وان تكون شروط التجارة في صورة من الاستقرار تسمح بالتنفيذ المنظم لبرامج التنمية الاقتصادية ، ان عطية النمو الاقتصادى للبلاد النامية يجب ألا تتصلب نتيجة للتقلبات الحادة في الاسعار ، ولا يوجد دليل واضح على أن الرغبة في تحقيق هذه النتائج ، والتي سعت اليها القرارات أرقام ( ٣٢٠١ ، ٣٢٠٢ للدورة السادسة ) ، وبالرغم من أن سرى لانكا كانت من بين البلاد التي تأثرت لدرجة خطيرة من الأزمة الاقتصادية الحالية ، الا أننا لسنا على استعداد للمشاركة في التنديد بأعضاء الأوبك أو نستند الى حائل المبكى

ان اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، يحتاج الى مفاوضات صعبة وجهود لا تكفى ، وهو الامر الذى لا يمكن تحقيقه في ليلة واحدة ، وفي الوقت نفسه فنحن نناشد أولئك الذين تتاح لهم ثروات فاقت أحلام كروسييس ، لكي يفكروا أيضا في البلاد النامية التي تواجه الدمار والكوارث ، وأن تساعدنا بالشروط التي تستطيعها ، وانما سمحتم لي أن أقتبس فكرة من الشيديدس ، من مورفيسة برسيليس ان يقول : " ان الثروة ليست مجرد مادة للمجد الزائف ، ولكنها فرصة للانجاز " ، والمثل

اللاتيني يقول " من يعطي بسرعة كمن يعطي مرتين " ، وهذا المشل ملائم أيضا في هذا المقام ، ان التركيب الاجتماعي والسياسي ، للبلاد النامية الاكثر تضررا ، يمكن أن يتمزق اذا لم تتلق الاغاثة العاجلة ، ولا يمكن أن تبقى سليمة بمجرد الوعد بنظام اقتصادي عالمي جديد بعيد الرؤيا .

ان الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخايم بقانون البحار ، لا يمكن ان تتوصل الى اتفاقية نهائية بشأن هذا الموضوع ، الا أنه استطاع عن طريق البحث الشامل للقضايا الاساسية أن يضع الأساس للاتفاقيات العلمية التي نريدها جميعا ، وكما قلت في داراكاس يجب ألا نجعل المؤرخ يقول في كلمات سيمون بوليفار ، اننا " حرثنا البحار " ، ولكن يجب أن نضم جهودنا لكي يسجل التاريخ أننا ساعدنا الاجيال القادمة لكي تستفيد من ثروات المحيطات لصالح البشرية جمعاء مع الاهتمام الخاص بمصالح البلاد النامية ، بحيث نكون قد تركنا لهم التراث المشترك للبشرية لكي يتمتعوا به ، ويشاركونا فيه بروح من الأخوة وفي سلام كامل وفي هدوء ، هذه هي المهمة التي تواجهنا حينما نجتمع مستقبلا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقول أنه حينما يبحث هذا الموضوع في الاجتماع العام يجب أن نتجنب الكلمات العامة وأن نتصر اهتمامنا على المسائل الاجرائية ، ويجب أن نقدم تقييما عطيما لا مكانية اتمام عملنا ، ويمكن أن نفكر في استكمالها في دورة قادمة ، يمكن أن تعقد في عام ١٩٧٥ ، للوصول الى اتفاقية .

ولن أترك هذه الفرصة تمر دون أن أعبر في هذه الجمعية ، عن شكرنا العميق لحكومة فنزويلا ، وللمرتيبات الرائعة والتسهيلات التي قدمتها للمؤتمر ، وكذلك نشكر لطف وكرم ضيافته شعب فنزويلا والذي ضرب له المشل في ذلك رئيسه الدكتور أالوس اندريس بريز .

ان تقرير اللجنة الخاصة بشأن المحيط الهندي ، سوف يقدّم الى هذه الدورة من الجمعية العامة وفقا للقرار رقم ٣٠٨٠ ( ٥-٢٨ ) ، وليست لدينا أوهام فيما يتعلق باحتمالات اعطاء صورة عطية لما يمكن أن يكون مفهوما مثاليا ، ان الدول العظمى مع استبعاد الصين وهي عضوا في اللجنة الخاصة ، لم تظهر القدر الكافي من الاهتمام الذي كنا نتوقعه منها ، ونحن نأمل ألا يكون الحديث الكثير الذي قيل عن الانفراج ليس الا مجرد ثرثرة لان تحقيقه سوف يساعد على استبعاد المحيط الهندي من سياسة التنافس على توسيع نطاق التسليح في هذه المنطقة .

وأود أن أشير هنا الى القوى المعنية في محادثات الوفاق ، فان جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام أمر ليس من مسؤولية الدول الكبرى وحدها ، فنحن البلاد الساحلية والداخلية ، لدينا مسؤولية تسوية خلافاتنا وتسوية منازعاتنا بالوسائل السلمية ، وأن نقاوم الاغراء بتكرار الأخطاء التي نلوم من أجلها القوى العظمى . ان القوى البحرية الرئيسية وكل أولئك الذين يعتمدون على المرور الحر لتجارتهم في المحيط الهندي يجب أن يطمئنوا الى أن هذا المرور سوف يعطى لهم ، وخطوط الملاحه عبر المحيط الهندي ، يجب أن تكون مفتوحة للبواخر وطائرات جميع الأمم بشرط أن مرورهم عبر المحيط الهندي وفوقه لا يشكك تهديدا للسلام أو النظام أو السيادة ووحدة وسلامة أراضي الدول الساحلية والداخلية .

لقد لاحظت أنه لم يرد في المناقشة العامة ذكر لقلب وروح منظماتنا ، وهي الامانة العامة التي نعتمد عليها كثيرا ، من أجل تسيير عملنا ونشاطنا وتنفيذ سياساتنا ، وكان من حسن حظنا طوال هذه السنوات أن يكون لدينا جهاز من الرجال والنساء يتحلون بالمقدرة والاخلاص وخدمونا بولاء دائم ، وفي مناسبات نادرة كان سلوكهم على العكس من ذلك ، ولكن اللوم في ذلك يرجع اليها في الدرجة الاولى ، فاذا كنا نتوقع ذلك منهم فعليها الواجب الاول لكي ننظم أنفسنا وأن نتجنب مطالبتهم بطلبات مستحيلة وأن نحمل ولاءهم بما لا يستطيعونه ، ويجب ألا تفسر الخدمة المدنية على أساس أنها عبودية مدنية ، وقليل منا يعطي أهمية للعلاقة السليمة بين الموظفين ، ان الاحترام المتبادل ، والتسامح المتبادل ، والثقة المتبادلة ، هي أساس أية علاقة سليمة ، بين أية منظمة وبين موظفيها ، ووفد سرى لانكا ينتهز هذه الفرصة لكي يقدم الشكر الحار لجميع موظفي الأمانة العامة ، للخدمات الممتازة التي قدموها ويقدمونها لنا .

ونحن نقرب من الربع الأخير من القرن العشرين ، فاذا ما نظرنا الى الوراء ، الى حوالي ثلاثين سنة من جهود الام المتحدة ، فسوف ندرك أنه بالرغم من أن هنالك قضايا سياسية كثيرة ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار العالميين ، الا أن ذلك يجب ألا يفت في عضدنا . وفي المستقبل ، وفي الوقت الذي تهتم فيه الدول الكبرى بمشكلة نزع السلاح ، فان المشكلات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية يجب أن تكون شغلنا الشاغل .

لذلك يجب علينا ، لكي نضع في القانون الجديد للبحار ، والميثاق المقترح للحقوق الاقتصادية والواجبات ، أن نجعل أجهزتنا أجهزة فعالة من أجل العدالة الاجتماعية ووضع مقاييس لمجتمع مستنير ، ووضع دستور طمهم للاخلاقيات العالمية .

السيد المقهور ( الجمهورية العربية الليبية ) : ليس هناك من بد من مراعاة أن الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ربما كانت نقطة تحول في تاريخ المنظمة . ان الظروف التي صاحبها ، والظروف التي تنعقد فيها ، تحط دالات واسعة لحركة التاريخ في عالم اليوم . فقد تغيرت كثير من المفاهيم ، وضمت بعض معالم العالم القديم ، وظهرت مؤشرات ، ان أخذنا بسبيلها ، أمكن رسم طريق جديد لمسيرة الحياة الانسانية .

اسمح لي يا سيادة الرئيس أن أهنئ الجمعية العامة على اختيار الأخ عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدورة الحالية ، ان الكفاح الجزائري يمثل قيمة تاريخية لا فريقيا وشعوب العالم بأسرها ، وحين يتولى باسم الجزائر وباسم أفريقيا قيادة أعمال الجمعية العامة لدورتها الحالية ، فاننا لنعتبر ذلك تحية للشهداء الذين قدموا حياتهم في سبيل حرية بلادهم وكرامة الانسان .

وبعد سنة واحدة فقط من انعقاد الدورة السابقة ، أعلن الرئيس ، انضمام شعب مناضل بأسره لعضوية الأمم المتحدة . . شعب كان يوصف حتى أشهر قليلة بأنه مجموعة من الارهابيين . ألا ترى معي سيادة الرئيس أن مفهوما جديدا قد برز ، وأن الاصوات التي لا تزال تحاول أن تحول بين بقية المناضلين وهذه النصبة ، لا بد لها أن تختفي وأن تنمحي ؟ ان انضمام غينيا بيساو وتوليمها منصب مقرر اللجنة الرابعة في هذه الدورة بالذات متم لما سبق لي قوله فلنجعل هذه الدورة مخصصة لتخليص باقي الراحين تحت نير الاستعمار والتفرقة العنصرية والحكم الاجنبي .

( السيد المقدم —ور ،  
الجمهورية العربية الليبية )

لقد تميزت الدورة السابقة بظاهرة أيضا . . وكان عنوانها سيادة السفير/ ليوبولد و بنيتس ،  
لقد كان حسّ الحضارى ، وفهمه العميق لتاريخ العالم ، وشفافية نظراته ، مقدمه لهذا المنعقد  
الذى نشهده اليوم ، وان أسجل له - الى جانب الاعمال الاخرى التي تمت تحت رئاسته - اقرار  
اللغة العربية بما تحطه من مدلول، حضارى وانساني ، لغة رسمية وعاطلة للأمم المتحدة ، أحب أن  
أؤكد ان المرات العديدة التي أشاد فيها بهذه اللغة كانت حافزا لقرارها واكتشاف عمق المدلولات  
التي تحطها . ولم يكن من السهـل على غيره أن يقود هذه الظاهرة ، ذلك أننا نشاهد تطوراً لموسا  
في العلاقات بين ذلك العالم القديم ، الذى مهدت حضارته لاكتشاف العالم الجديد ، وبين ذلك  
الشق الذى ينتهي اليه السفير بنيتس ، حيث حافظ المهاجرون في أمريكا اللاتينية على احساسهم  
الحضارى ، ومزجوا بين عالمهم القديم وديارهم الجديدة .

ربما كانت هاتان الظاهرتان ايجابيتين ، الا ان ظاهرة سيئة صاحبت وسوف تصاحب هذه  
المسيرة الجديدة . . ألم تلاحظوا وقد قامت الجزائر بدعوة الجمعية العامة في دورة استثنائية ، وألم  
يلاحظ معكم السفير بنيتس ، وهو يرأس بكفاءة تلك الدورة ، ان هناك من يحاون أن يعيق اعادة  
النظر في العلاقات الدولية بما يحفظ حقوق الأغلبية ، ألم تحاول قوى العالم القديم المسيطر أن تحوّل  
اللوم الى قوى العالم الجديد ، بافتعال أزمات خيالية لا وجود لها ، بمحاولة الوقيعة بين دول  
العالم الثالث ، بالتهديد بمنع الطعام والغذاء والكساء ، بافتعال الحروب ، بالنجس ، بالتخريب ،  
بقلب أنظمة الحكم ، باستعمال حقوق أعطيت لها في فترة سيادتها وهيمنتها ، لعرقلة القرارات .  
لقد كانت تجربة الدورة الاستثنائية السادسة فرصة ثمينة لمعرفة مدى استعداد القوى المسيطرة  
للتأقلم بالوضع العالمي الجديد . . ولعلكم لاحظتم مدى عدم الاعتناء التي واجهت به مطالب الدول  
النامية ومدى عرقلتها للوصول الى تفاهم حول نظام عالمي جديد للاقتصاد الدولي ، وعندما رأيت  
أنها لن تستلبيح أن تحيي اقرار هذا النظام انبرت جميعها معلنة تحفظها عليه . يمكن أن يكون  
ذلك مدخلا للتفاهم او طريقا للتساند العالمي ؟

لم يعد في الامكان ، وقد وضحت أمور عديدة في النظام العالمي ، أن تتعاون هذه المنصنة  
- تحت اشرافكم ، وبمشاركة القوى العالمية التحررية - الي منبر يدعو الى الفرقة ويحس التهديد . ان  
أصواتا شاذة حاولت أن تستغل هذه المنصنة للحيلولة دون طرح المشكلات الحقيقية التي تواجه



(السيد المقهور ،  
الجمهورية العربية الليبية )

العالم ، وذلك عن طريق الضغط والعميل وافتعال المواقف ، وان حسابا لأولئك الذين لا يقدّمون الا الدمار والتهديد ، أصبح لازما وضروريا .

اننا مفتبطون اليوم بانضمام غينيا بيساو . . ولكننا لا نحجب عن أعيننا أن القوى الامبريالية لم ترفع يدها مرة واحدة لتأييد كفاح شعبها حتى أصبحت نتيجة هذا الكفاح حقيقة واقعة . ولا يمكننا في غمرة الاغتياب باستقلال وانضمام غينيا بيساو ، أن ننسى ذلك الموقف المزمى الذى مارسه الدول الامبريالية في تجاهل حركة التحرير الافريقية وفي طعنها من الخلف ، بتقديم المساعدات للحكم الاستبدادى السابق في لشبونه ، انه من غير المتوقع أن نصدر " عفوا " على ذلك المسلك الشائن لتلك القوى لمجرد انها لم تعارض انضمام غينيا بيساو . . ان أن الواقع الجديد كان أقوى من عنيتها ومعارضتها ، اننا على استعداد لتضديد جراحنا ، ولكننا لسنا على استعداد لكي نصنع من دماننا مجدا لمن أهدرها .

لقد قدمت حركة التحرير الافريقية خدمة لشعوب العالم الاستعماري بتخليصها ليس فقط من هروبها غير الشريفة ضد المناضلين في أفريقيا ، بل باعطائها فرصة للتخلص من أنظمتها الفاسدة الباغية . لقد كان المناضلون في غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا ، يكافحون في سبيل الانسان بوصفه ذلك ، وكان انتصارهم سببا في سبيل تخليص شعب البرتغال من سنوات من القهر والظلم ، وان كان هناك من يستحق الشكر بسبب هذا التطور ، فهو شعب غينيا بيساو وفي مقدمته المناضل اميلكار كابران وشعب انجولا وشعب موزمبيق ، وقياداتهم الثورية\*.

كان يمكن أن تستقبل الجمعية العامة هذا التطور باعتراف من جانب القوى الامبريالية بفشل سياساتها السابقة ، وبانتهاء عصر امبراطورياتها السياسية والاقتصادية ، الا أن بعضا منها رأى أن يستعص هذه المنصة للحدث عن شد الأهزمة على البطون ، وعن استعصاء الغذاء ومصادر الثروة سلاحا سياسيا ، وعن حقوق الأقلية في مواجهة الأغلبية .

لعلكم على علم بأن المطلوب من هذه القوى ليس شد الأهزمة كما تدعي ، ولكنها مطالبة بتقديم ثمن الرفاهية التي تعيشها على حساب الموتى من الجوع ، الجوعى بدون طعام ، الأميين بدون مدارس ، المرضى بدون دواء ، الساكنين عراء بدون مأوى .

\* تولى السيد باندا ( زامبيا ) ، نائب الرئيس ، الرئاسة .

A/PV.2263

لقد بنى هذا العالم المتعارف رفايته وكمالياته على حساب كل أولئك الذين ذكرناهم ، وكان يمكن لمن يطلب التعاون ، أن يقدم ثمنا لهذه الرفاهية ، أن يعلن تضحياته بدون شروط ، إلا أنه لا زال يصر على الحفاظ على هذا المستوى من الرفاهية الخيالية ، ويطالب الآخرين بمزيد من التضحيات ، خيارا ، فان فشل باستعمان التهديد .

نحن لا نستطيع أن نفهم حقوق الاقلية وسط الوضع الفوضوي الذي خلقته القوى الاستعمارية ، سوى أنها استمرار لا تميزها على حساب الأغلبية المقهورة والمضطربة . ان محاولة هذه الفئة اقتناعا بأن مصير العالم معلق على استمرار وضعها مستغلة لثروة العالم ، أمر مرفوض ولا يمكن قبوله . وان الدعوة الى الديمقراطية داخل الحياة الدولية لا تتحقق بأن ترفض الأقلية فهم الوضع الجديد ، بل بخضوع هذه الأقلية لرأى الأغلبية ، وبمشاركة الأغلبية في صنع القرارات التي تحدد مصير العلاقات بين الأمم . ان التعرض لسياسة الدول النفلية في تحديد الاسعار ليس مقصودا لذاته بقدر ما يشكك انزعاج الدول الصناعية من هذه الخطوة ، وما سيتبعها حتما من خطوات لياقي الدول النامية المنتجة للمواد الأولية ، ذلك أن هذه الدول المستغلة بنت اقتصادها على قاعدة واحدة هي الحصول على المواد الأولية بأرخص الاسعار وبيع المنتجات الصناعية بأعلى ثمن ، وهي غير مستعدة كما يبدو من الناطقين باسمها ، للتفريط في هذه المعادلة . ومن هنا جاءت خطتها الباطلة حول هذه المسألة .

أيمن أن يكون مصيرنا رهينا بقوى لا تطالب الا بحقوقها حتى وهي أقلية دون ان تحدد واجبها ان كان الامر في حاجة الى مثل فان مناقشات لجنة العمل لاعداد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، تسفر بوضوح عن عدم رغبة القوى الامبريالية في التفريط في المكاسب غير المشروعة التي حصلت عليها حين بسطت سيطرتها الاستعمارية على مصير العالم .

( السيد المقهور ،  
الجمهورية العربية الليبية )

لقد حددت هذه الدول خطوط سياستها بالتحدث عن مصير اقتصادها ، ولم تتعرض أى منها للتحدث عن مصير العالم سياسيا واقتصاديا ، لم تعلن فشل سياستها الاقتصادية والنقدية التي قيدت بها العالم ، لم تشجب فحش ونهب شركاتها المتعددة الجنسيات في الحصول على أكبر نصيب من العائدات الاقتصادية لمنتجاتها ومنتجات العالم الثالث ، لم تتعرض لنيبتها في تخفيف الهوة بين اقتصادها المتقدم واقتصاد الدول الأخرى ، لم تعلن عن مساعدات في مجال التقنيه ، لم تقدم قسطا يدا للمناضلين للحصول على حقهم في تقرير مصيرهم وسيطرتهم على مواردهم الطبيعية ، كما تقدمت به مقولة باطله ، بأن على دول العالم الثالث ، أن تستمر في بيع مواردها بأقل سعر ممكن حتى لا ينهار اقتصاد العالم ، وكأن عشرات السنين من تراكم الأخطاء وسلب ونهب هذه الشعوب لم تكن كافية ، ان على العالم الثالث أن يستمر مستعمرا سياسيا ، وأعلى الأقل اقتصاديا ، وأن يقدم كذا ما يطك بأرخص الاسعار في سبيل المحافظة على هيمنة الامبريالية على اقتصاده وحياته . اننا نعتقد ، ان هذه الممارسة السياسية أضحت ليس فقط خدعة ، بل أنها خدعة سمجة لم يعد في الامكان السكوت عليها .

ان الذين يتاجرون بالقمح ويستعطفونه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لهم أشد الناس طالما وأكثرهم خروجا على قواعد الاخلاق الدولية ، ولا يمكنهم تعليم الدول الأخرى السلوك الانساني .

ان الدول العربية التي فرضت الحظر على الولايات المتحدة انما فعلته ردا على فعل عدواني بدأت هذه الدولة الامبريالية ولا زالت تمارسه ضد شعوبنا ، وعلى يمكن أن يتصور عاقل . أن نقوم بتزويد اليد التي تلحننا يوميا عن طريق عملائها الصهاينة بالنفط لارضاء شهوتها في حكم العالم والتحكم في مصيره . ان الولايات المتحدة لا زالت حتى هذه اللحظة تقدم الخداع فقط للشعوب المكافحة في سبيل حريتها ، وتقدم السلاح ووسائل الدمار لكافة العناصر العنصرية ، تحقيقا لاستمرار سيطرتها على شعوب العالم ، ولسنا على استعداد لأن نقدم لآلة الحرب هذه وقودا لحركتها .

ان وضع كافة هذه المسائل في اطارها الصحيح يكشف الوجه البشع للعناصر التي تحاول أن تظهر بمظاهر الخائف على مصير العالم . . ان ما قدمته الولايات المتحدة للعصابات

الصهيونية دفعة واحدة في شكري، معدات حربية ، يكفي لاطعام الملايين الذين يموتون جوعا في الصحارى والفيافي ، وهي مع ذلك لم تتقدم حتى هذه اللحظة الا بوعود غير مجدية ، وقرنتها بشروط أخرى .

ان حقيقة المسألة هي اعادة التوازن بين القوى الاقتصادية في العالم ومحاولة بناء اقتصادى عالمي جديد وفقا لما بينه قرار الجمعية العامة في دورتها السادسة الخاصة ، ذلك القرار الذى تحفظت عليه الدول الصناعية لعدم مجاراته لهواها ، وكان على رأسها آنذاك الولايات المتحدة الاميركية .

هل أحدثكم عن مؤشر آخر يميز هذه الدورة ، مؤشر ايجابي هذه المرة ، لقد أصبح في الامكان اليوم الحديث عن المشاكن التي تواجه العالم بارجاعها الى اصولها ، لم تعد هناك خشية من الجهر بالحق ، فلسطين هي ذاتها تلك القضية التي تشغل بال العالم ، وليس هناك من مفر من تسميتها بذات اسمها ، انها ليست الهدنة وليست قضية الشرق الأوسط ، وليست فصلا بين القوات ، وليست قضية مساومات ، وليست خرافات من أى نوع كان ، انها هي ذاتها تلك الأرض المقدسة التي اغتصبت علنا وأشدت حقوق شعبها ليعيش حالة لاأكثر من ربع قرن .

لقد حاولت القوى الامبريالية والاستعمارية وعملاؤها المخربون منع هذه القضية من أن تظهر على المستوى الدولي ، الا أن هذا التغير الذى شهده العالم ، فرض هذا البند ، وسوف يفرض الحلول المناسبة له ولقد حذر العالم وخاصة هذه الجمعية من أن تقوم بتقديم حلول مساومات أو حلول مبتورة أو أن تتجاهل الواقع وتصدر قرارا بالتقسيم لا يجد سنده في الميثاق ، واننا لنحذرنا اليوم من أن نتخذع بالمظاهر أو تنزلق وراء ما يسمى " بصناع المعجزات " فليس هناك بصانع معجزة سوى الشعوب المكافحة وفي هذه الحالة ليس هناك من يستطيع تقديم حل الا الشعب الفلسطيني نفسه ، وان في دعوة مثليه الشرعيين للاشتراك في المناقشة ، ما يعطي مناقشات البند جدية واصالة ، وما يخرس الألسنة التي تحاول تشويه كفاحه وتلوين نضاله ان المحاولات التي بذلت لمنع ادراج البند ، والمحاولات الأخرى التي تصف الفلسطينيين ومثليهم بالمخربين والارهابيين ، تخفى تاريخ المنطقة وتاريخ كفاح شعوبها ، ذلك أن أغلب الجالسين في هذه القاعة من بلدان العالم الثالث خلع عليهم نفس الوصف فيما سبق ، فلما انتصر كفاحهم ، اصبحوا هم دون غيرهم الممثلين الحقيقيين لشعوب الأمم المتحدة .

ان الوضع في قبرص يهيم أمن وسلام المنطقه ، كما أنه يمس مشاعرنا الانسانية وعواطفنا . لقد حاولت القوى الاستعمارية أن تصنع بها ما صنعت بباقي القضايا ، افتعال الحلول وافتعال التسويات . واننا نرى من واجب الجمعية أن نتذكر أن للمطكة المتحدة الباع الأكبر في صنع المأساة القبرصية ، ان هذه الدولة لم تترك منطقة بليت باستعمارها الا وتركت بها مشلكة أو جنود مشلكة ، إلا أن الوقت قد حان لكشف اللعبة وابعاد أصابع المطكة المتحدة وقواعد وولفائها عن أن تكون شوكة سوء في العلاقات الدولية . لنترك أمور قبرص للقبارصة أتراكا ويونان ، ان في تطوير علاقات الطائفتين وفي حماية حقوق كل منهما ما يمكن أن يكون سبيلا لحل سلمي ، يرجع الجزيرة مستقلة غير منحازة بدون قواعد للدول الاستعمارية او لأحلافها .

ان البحر الابيض المتوسط غارق في أساطيل حربية لدول لا تطل على شواطئه وليس لها مصالح فيه ، وان استمرار وجود الاسطول السادس ومحاولة حلف الاطلسي الحصول على قدم في جزيرة قبرص ، ليشكل تهديدا لأمن وسلامة كافة سكان المنطقة ، ان علينا أن نعمل بجدية على أن يبقى البحر المتوسط بحيرة سلام وحضارة بعيدا عن المنافسات ومناطق النفوذ .

لن يتحدث وفدي في هذه الكلمة عن باقي بنود جدول الأعمال ، وسوف نتناوله في موضعه باللجان ، الا أننا نخشى على مصير هذا العالم ان استمرت بعض القضايا على جدول الأعمال لربح قرن دون حل أو محاولة لايجاد حل ، اننا نعرف أن مصيرها على جدول الأعمال رهين بتحريك الشعوب ذاتها ، ان ينص الميثاق على تلك الشعوب ، ويغفل النظر الى الأنظمة الاستعمارية . لقد ازداد في هذه الدورة عدد شعوبنا في هذه القارة ، لقد انضمت بالاضافة الى غينيا بيساو ، بنغلاديش وغرينادا ، واننا لنرحب بهما خير ترحيب ، الا أننا لا زلنا ننتظر ذلك اليوم الذي نستبدل فيه ممثلي الأقليات العنصرية بممثلين حقيقيين عن فلسطين وجنوب أفريقيا ، ونستقبل ممثلين حقيقيين عن شعب زامبابوي ، يومها يمكن أن نقول بأننا حققنا بنود الميثاق وعالمية المنظمة . ان قيام الجمعية العامة بعرض أمر الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا على مجلس الأمن ، خطوة جديدة يجب أن تتبعها خطوات تجعل من التمثيل في الجمعية العامة متمشيا مع أحكام الميثاق . ان كيف تسمح الجمعية بأن يكون ضمن المتحدثين فيها أو الجالسين على مقاعدها من يقوم يوميا باهدار قواعد الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان الدعوة الى وضع هذه المسألة في إطار قانوني بحت ، أو اطار اجرائي ، تضحية بكرامة الانسان في سبيل المحافظة على النصوص . ان عرض الأمر على مجلس الأمن سوف يفضح النوايا الاستعمارية لبعض القوى ويبين الرابطة العضوية بينها وبين الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا ، وسوف تقف حجر عثرة في سبيل اتخاذ أية اجراءات ضد جنوب أفريقيا ، وذلك كما هو الحال دائما . الا أن ذلك لم يمنع هذه الجمعية من أن تقول قولها في هذا الموضوع وكان هذا بداية طيبة .

اننا ونحن ننتظر انتهاء تصفية الاستعمار بأسرع وقت في المستعمرات البرتغالية ، ننظر بقلق الى جارة للبرتغال ، لازلنا تحتل وتستعمر أرضا افريقية وعربية . ان الموقف الأسباني المتعنت فيما يخص الساقية الحمراء ووادي الذهب يضعها في آخر القائمة بالنسبة للدول الاستعمارية القديمة التي لم تفهم حركة التاريخ ، وان أى تشبث من أسبانيا بهذا الموقف هو ضد هذه الحركة ، ان أية محاولة تقدمها أسبانيا للبقاء في المنطقة لا تعدو أن تكون حكمة استعمارية ، ان سكان المنطقة واخوانهم من الشعوب العربية المجاورة كفيكون بتحقيق رغابيتهم وهم في غير حاجة لان تقدم لهم أسبانيا وصاية أو عون .

ان عالمنا جديدا بدأ يبرز اليوم ، وليس هناك مفر من وضع قواعد جديدة تمشي مع بدايات ميلاده ، وعلى الأمم المتحدة أن تتحول الى أداة فعالة لتحقيق ميثاقها ، وعلينا نحن الأغلبية ، ونحن نفخر بأننا أغلبية ، ان نرسي قواعد جديدة لمسيرة العمل بمنظمتنا ، وسوف لن يرهبننا الموقف المشبث للقوى القديمة ، ولن تخل بعلاقتنا آية وقيعة تحاول أن تزرعها بيننا ، ألا ترون أننا نصفي علاقتنا بقوى عنصرية قديمة في محاولة لطردها من قاعة الجمعية في ذات القوت الذي نستقبل فيه وفودا جديدة من دول صديقة .

لقد قدمت القوى الاقتصادية الجديدة للعالم تضحيات مستمرة ، ولم تكن في يوم من الايام مستغلة له ، ولتمتعت القوى القديمة عن المساهمة في التخفيف على شعوب العالم وكانت ولا تزال تمتص خيراتها ، ان شعوب العالم الثالث لم تحرق مواردنا الأولية كما احترقت الدول المتقدمة الحبوب والمجاعة تنهش حياة البشر ، ولم تستعمل الدول المنتجة للنفط ثلث طاقة العالم بعضها مهدر في كماليات خيالية لا يستفيد منها الا القلة النادرة . ان الدول المصدرة للنفط تنتج موادها وتصدرها وتقدمها لخدمة العالم وما يتحصل منها تعيد به بناء نفسها ، فان فاض شيء اقتسمته بكرم وكرامة ، ولم يكن اقتسامها له رشوة أو كان خديعة أو استعمله جهاز مخابراتها لقلب حكومة شرعية ، بل كان عوناً لحركات التحرير مساعدة في سبيل تحرير الانسان من الاستعمار والاضالهاد والتفرقة العنصرية .

ان ثمانين بالمائة من سكان العالم اصحاب الحق الشرعي في أغلب مصادره الطبيعية ، هم أصحاب الحق الشرعي في مناقشة أموره وتسيير دفته ، واليوم يتحدد المنعطف ، وعلينا أن نسلكه ولو كره الكارهون .

السيد كوتسوكواني (ليسوتو) ، (الكلمة بالانجليزية) : نيابة عن حكومة بلادي ووفد بلادي أود أن أضم صوتي الى أصوات المتحسين السابقين في تهنئتك ، وانتم ابن شجاع بارز لأفريقيين ، لا نتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لهذه الجمعية الموقرة ، ان بلادكم تحت القيادة الملهمة لفخامة الرئيس هواري بومدين قد لعبت دورا عظيما في شؤن قارتنا وفي شؤن العالم كذلك ونحن نؤكد لكم تعاوننا في قيامكم بمسؤولياتكم الجسيمة .

وكبلد صغير ، فانه من دواعي سرورنا الخاص ، أن نرحب بالأعضاء الجدد في هذه المنظمة ، وهم : غرينادا ، وبنغلاديش ، وغينيا بيساو ، ونحن على ثقة من أن كلا منهم سوف تسهم اسهاما ايجابيا معنا في سعينا من أجل السلام والعدالة الاجتماعية ، وان الخلفيات المختلفة المتنوعة اجتماعيا وسياسيا ، سوف تضيف الى مجمل علمنا وفهمنا ، للمشكلات التي تواجه عالمنا ، وان وجودهم لن يزيد فقط من عدد الدول الصغيرة ، بل سيزيد من ارتفاع صوت منظماتنا في حربها ضد جميع أشكال الاستعمار الجديد .



لقد تحدث متحدثون سابقون ببلاغة عن المشكلات العالمية السياسية والاقتصادية ، ومن هنا سوف نشير اليها بايجاز ، وبالنسبة لافريقيا فاننا نود أن نركز على بعض مشكلات التخلف الاقتصادي ، واثار ذلك فيما يتعلق بالعلاقات ، وتأثير الاستعمار والعنصرية على العلاقات الانسانية لذلك فاننا نحبي البيان الذي قدمه صباح اليوم فخامة الرئيس محمد زياد باري ، رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية فلقد كان صوته هو صوت منظمة الوحدة الافريقية ، ونال من هذه الجمعية الموقرة أن تعيه .

وفي الوقت الذي نقدر فيه الخطوات التي اتخذتها الدول الكبرى للوصول الى تفاهم حول القضايا العالمية المختلفة ، فنحن لا نعتقد ، أنهم وحدهم القادرون على اقرار السلام والأمن في العالم ، ونحن نشك ونخشى المناقشات والاتفاقيات التي يتم التوصل اليها خارج إطار الأمم المتحدة ، لأن مصالح الدول الكبرى ليست بالضرورة هي مصالح البشرية .

وفي رأينا ، أن الأمم المتحدة وحدها ، هي التي تستطيع أن تحمي مصالح البلاد الصغيرة الكثيرة التي ليس لها اطماع سياسية أو اقتصادية ، وعن طريق الأمم المتحدة وحدها فان آمال ومخاوف أغلبية سكان العالم يمكن الاعراب عنها ، وبعبارة أخرى فان الانفراج بين الدول العظمى لا معنى له لأنه لا يضمن السلام أو الأمن ، والدليل على ذلك ما لاحظناه من أنهيار محادثات نزع السلاح ، واستمرار الحروب في الهند الصينية ، واستمرار التوتر في الشرق الأوسط ، اذن الانفراج بين الدول العظمى هو تفاهم بينهما وليس بحثا عن السلام .

والموقف في الشرق الاوسط مازال غير مستقر لأن الدول العظمى تستخدم اسرائيل ومعنى البلاد العربية في لعبة القوى العالمية ، ولن يكون هناك سلام في المنطقة الا اذا تخلت اسرائيل عن جميع الاراضي العربية ، واعترفت بالحقوق المشروعة للفلسطينيين الذين يجب أن يشتركوا في جميع المناقشات والمفاوضات ، ونحن نعتقد أن ذلك يمكن أن يتم دون مساس ببقاء اسرائيل كدولة ، فاسرائيل لا يمكن أن تبقى على حساب شعب فلسطين .

وشعب الهند الصينية يجب أن يشجع على أن يصوغ مستقبله عن طريق الحوار ، والتدخل السياسي أو التدخل العسكري من جانب الدوائر الخارجية لن يؤدي الا الى زيادة الموقت خطورة ، ويأيل من أمد الفاقة والكفاح والنضال سواء كان ذلك في كوريا أو فيتنام أو لاوس أو كمبوديا ، ويجب

ان تسمى الأمم المتحدة كلما أمكن ذلك بالتدخل وبالتوسط ، ذلك لأن الذين يتدخلون فراداً كما شرحنا من قبل لا يضعون في اعتبارهم مصالح المنطقة ، ونحن نرى ان الأمم المتحدة هي التي تمثل الدول الصغيرة التي تستخدم دائماً كأداة من جانب القوى الكبرى .

ان انتهاك استقلال وسلامة ووحدة أراضي قبرص ، وهي عضو في حركة عدم الانحياز ، لا يمكن النظر اليه الا بقلق وخوف على بقاء البلاد الصغيرة ، التي ترفض ان تجر في الصراع بين الكتل الكبرى ، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، مستقلة ، تحت أي زعم ، لا يمكن قبوله أو تحمّله لذلك فالمطلوب من جميع المعنيين بالسلام ، أن يقبلوا قرار مجلس الأمن حول هذا الموضوع وأن يعيدوا الحقوق الدستورية المشروعة في قبرص .

ان الموقف الاقتصادي العالمي لا يمكن وصفه الا أنه ينطوي على كارثة ، فالتضخم لم يعد يمكن السيطرة عليه ، ويهدد اقتصاديات جميع البلاد ، المصنعة منها وغير المصنعة ، الرأسمالية منها والاشتراكية ، ويقترن بالتضخم ، النظام النقدي العالمي غير المستقر وكلاهما له تأثيره الضار على التجارة العالمية ، ان النظام الاقتصادي الغربي المبني على الاقتصاد الحر أصبح عملاقاً مخيفاً لا يلتهم فقط الذين خلقوه ولكن اولئك الذين يرتبطون بهم ، ولا يبدو أن هناك علاجاً لهذا الوضع في المستقبل القريب .

ولا يوجد دليل على أن الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة قد أسفرت عن أي تغيير في مواقف وأساليب البلاد التجارية الرئيسية ، فلا يوجد أي دليل على أنها غيرت من المواقف الخاصة بهذه البلاد ، وفي تجاهل تام لظروف العصر ، فان الرأسماليين يتسكون بنظامهم الاقتصادي العالمي القديم بكل ما ينطوي عليه من مظالم وعدم مساواة ، والشعوب الفقيرة في العالم التي استغلت لأجيال تطالب بحصة عادلة في النظام الاقتصادي ، وهم يدعون الى العدالة والمساواة ، فانما كانت دعوتهم للعدالة والمساواة لا يلتفت اليها ، فسيكون عليهم أن يبحثوا عن خلاصهم بوسائلهم الخاصة ، حتى وأن دعت الحاجة الى افاقة احلال اقتصادية جديدة ، اننا لانفهم لماذا يتحمل ٨٠٪ من شعوب العالم الذين يمتلكون ثروة العالم هذه المعاملة السيئة من قلة في العالم ويسمحون لهم لكي يناموا فيهم .

من رأينا ، أن البلاد النامية في العالم يجب أن ترفض الاستغلال الاقتصادي مثلما رفضت القمع السياسي والتبعية السياسية .

لقد شاركنا في المؤتمر الأخير لقانون البحار الذي عقد في كراكاس في فنزويلا ، ويسرنا قبول المجتمع الدولي لمبدأ أن البحار وشروات البحار هي تراث مشترك للبشرية ، ونأمل أن يؤدي ذلك الى تجنب استعمار البحار من جانب أولئك الذين تتوافر لديهم المعلومات التكنولوجية ، والمقدرة المالية لكي يفعلوا ذلك ، ونأمل أن تتوصل الدورة القادمة للمؤتمر حول قانون البحار الى اتفاق بشأن مسودة فقرات القانون الجديد التي لا تضمن حرية الوصول الى البحار من جانب البلاد الداخلية فقط بل وأن تتضمن أيضا حماية البحار والمحيطات واستثمارها لصالح البشرية جمعاء .

لقد أوضحنا من قبل أن فخامة رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية قد تحدث عن مشكلات افريقيا ، لذلك سوف نشير فقط الى عدد قليل من هذه المشكلات :

ان المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في افريقيا ، ترجع الى أسباب عديدة ولكنها ، ترجع بالدرجة الأولى الى النقص في الغذاء كما ونوعا ، نتيجة للجهل ونقص الأموال والوقت والجهد فالأموال يجب أن تنفق على تعليم وتدريب الفلاحين الافريقيين على المبادئ الأساسية ، والأساليب التكنولوجية ، لانتاج المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني .

والذين يعرفون افريقيا ، يعلمون ان مناخها وبيئتها ملائمة لانتاج عدد كبير من المحاصيل وايضا توفير المنتجات الحيوانية ، وما نفتقر اليه هو المعلومات التكنولوجية ، ولكن التكنولوجيا المطلوبة ليست الالات التي نحتاجها فقط ولكننا نحتاج ايضا الى المعلومات التي تمكننا من انتاج حاجياتنا من أن نشكو من تدمير المحاصيل من جانب اولئك الذين يستخدمون محاصيلهم للضغط على اولئك الذين يريدون السيطرة عليهم .

وفي أجزاء عديدة من افريقيا فان الانتاج الزراعي يمكن ان يزداد بدرجة كبيرة عن طريق تطبيق الأساليب المحسنة والتكنولوجية ، وتوفير الأموال اللازمة لشراء مدخلات الانتاج الزراعي ، مثل الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية ، فهذه الأشياء لن تزيد وحدها من الانتاج ولكنها تحتاج ايضا الى المعرفة والى نظره جديدة تعتمد على العمل الشاق والاعتماد على الذات ، كما قال القادة الافريقيين الذين حثوا الأفارقة على أن يفلحوا أراضيهم . والتنمية الريفية في القطاع الزراعي ، يجب أن تهدف الى الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية ، لأن الأفراد عندما يكونون أصحابا يمكنهم أن ينتجوا ويتقبلوا الأفكار الجديدة .

ووفقا لاعلان منظمة الوحدة الأفريقية ، بشأن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي ، والذي تم الاتفاق عليه في أديس أبابا أثناء الاحتفال بالعيد العاشر لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، فان الدول الافريقية يجب أن تعمل على انشاء احتياطاتها من المواد الغذائية وهذا ممكن ، وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يقللوا من اعتمادهم على المؤن الغير أكيدة من البلاد الأجنبية والتي تعاني هي أيضا من النقص في البذور والمواد الحيوانية ، والتي تستغل ، الفائض من انتاجها الزراعي ، كأداة للضغط ، ونأمل من الوفود الافريقية التي سوف تحضر في مؤتمر الغذاء العالمي في روما أن تهتم بهذه الموضوعات وتكثف عن الشكوى من أن أفريقيا لن تحصل على الغذاء من اولئك الذين يرفضون اعطائها الغذاء .

وفي الجبهة السياسية ، فقد سجلت افريقيا بعض التقدم ، ولكن مازال أمامنا الكثير لكي نفعله ، حتي نتخلص القارة نهائيا من شرور الاستعمار والعنصرية . أن الكفاح الناجح واستقلال غينيا بيساو تحت قيادة حركة (PAIGC) أعلى دفعة للأحداث في موزامبيق ، وحيث توجه الآن حكومة انتقالية بقيادة حركة فريليمو .

ومنذ اسبوع مضى ، قمنا بزيارة لورنكوما ركس بغية الاعراب عن تضامننا مع قوى التحرير هناك وتشجيعها .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا فان ذلك لم يكن مجرد بادرة ولكن تأييد لشيسانوا ، وزملاءه الذين يعملون في جو سمته اجيال من القمع العنصرى والتمييز ، ان الداء الذى تعاني منه جنوب افريقيا هو الاستغلال العنصرى والتفرقة العنصرية ، اولئك الذين يعيشون هناك لا يعرفون كيف يعيشون في قارتهم وهم مقهورين من نظم حكم اقلية .

لقد تأثرنا من العلاقات الحسنة بين حكومة فريليمو وبين المندوب السامي البرتغالي ، ولكننا في حاجة الى اليقظة لمنع تصرفات الدوائر الرجعية في داخل وخارج موزامبيق ، وبدلا من مواجهة الحقائق فان معظم نظم الحكم هناك لا تغير من سياستها .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فنحن نضم أصواتنا الى قرارات هذه المنظمة ، فان شعب هذه المنطقة يجب أن يسمح له بتقرير مصيره على أساس صوت واحد لرجل واحد وليس على أساس المجموعات السكانية وهو اسم آخر للفصل العنصرى ويجب الا ننخدع بما يقوله نظام حكم بريتوريا في أنهم قالوا ان شعب جنوب غرب افريقيا سوف يقرر مصيره ، ذلك لان اساس الفصل العنصرى هو اشاعة الفرقة بين السكان .

ومع استقلال موزامبيق فاننا نأمل أن تحصل انغولا على استقلالها قريبا أيضا ، فان أيام نظام الحكم العنصرى المتمرد في سالزبورى ، أصبحت معدودة ، وان مواصلة مقاومة التحول الايجابي هو البحث عن كارثة ، لانه لا يمكن أن يفلح أى قهر أو أى وحشية في أن يردع شعب زمبابوى أو يجعله يكف عن اصراره في أن يصبح حرا .

والان فيما يتعلق بالفصل العنصرى ، وهو من بين المشكلات الأساسية التي تواجه هذه المنظمة ، فان معارضتنا للفصل العنصرى ، تنبع من ايماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، كما

يفهمها المجتمع العالمي ، ولا تتبع من كراهية البيض ، وكلما أوضح رئيس منظمة الوحدة الافريقية صباح اليوم ، فان الافارقة لا يفكرون في الانتقام ولا يوجد أحد يفكر في ارد البيض من افريقيا ، ولكن كل ما نال به منهم هو أن يسمحوا للسكان الأصليين بأن يعيشوا الحياة التي يرتضونها ، لأنفسهم ، والا يضحوا مصير شعب ، ولن نشق الطلاق في سيارة جنس آخر ، ونحن كمسيحيين ، نؤمن بالمساواة والفصل العنصرى غير مقبول ، لانه مبني على الخوف ، ولذلك فهو ليس عادل ، ويحيط من شأن المدافعين عنه ، ونحن قرييون من هذا النظام ، لذلك لا يمكن ان نتهم باننا نتحدث بسوء نية أو عن جهل .

ان نظام الفصل العنصرى نظام شرير ، وأضرب لكم مثلا ، بسيطا فقد حدث مؤخرا أن قام ثلاثة اشخاص من البيض بخلق امرأة افريقية حتى فارقت الحياة ، هذه هي اذن شرور الفصل العنصرى ، وحتى يتغلى جنوب افريقيا عن موقفه المتشدد من التفرة العنصرية ، فلن يجرى حوار بناء بينه وبين البلاد الافريقية ، وكلما تباينات في ذلك ، كلما ازداد حار المواجهة العنصرية فسي جنوب افريقيا ، وكيران لا يمكن أن ننظر الى مثل هذا الموقف ونحن غير مكترثين أننا لانقول ذلك لاننا نكره جنوب افريقيا ، ولكننا نعيش بالقرب من جنوب افريقيا ، واذا كانت هناك أية ومواجهة عسكرية أو اقتصادية او غيرها ، فان ليسوتو وسوازيلاند وبتسوانا ، لن تستطيع أن تنجو من ذلك ومن هنا لا يمكن أن نظل غير مكترثين ، وفي علاقتنا بنظام الحكم الجديد في البرتغال ، فقد اثبتنا أننا لانعادي البيض ولكن نعادي الظلم والقمع ونرجو أن تتعلم حكومة جنوب افريقيا ، من درس البرتغال ، أم أنها سوف تستمر في تحدى الرأى العام العالمي ، متوهمة أنه لاشأن ل احد بامورها ؟

السيد دورالنا (التشاد) ، (الكلمة بالفرنسية) : يسر وفد التشاد أن يحيي انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين لمنظمة الأمم المتحدة ، أن التشاد التي أقامت دائما علاقات وثيقة قائمة على النفع المتبادل مع الجزائر، لتغتنب بهذا الحدث السعيد ، ولتعبر لكم عن تهنئتها الصادقة .

وبالرغم من انكم شاب ، فانكم استطعتم أن تعبروا بقوة داخل هذه الجمعية ، ومنذ اثنا عشر عاما عن ايمانكم ومثلكم العليا في عالم أفضل يمكن أن يسود فيه السلام والحرية والعدالة ، واستطعتم أن تتخذوا مواقف عادلة حتى ، وأن كانت قد اصطدمت ببعض الحساسيات في بعض الأحيان ، واستطعتم أن تحصلوا على حصيللة كبيرة من الخبرة التي تبرر انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الجمعية الجامعة ومن ثم فاننا نشق في تجربتكم كجزائري وكديبلوماسي ، لانجاح أعمال هذه الدورة التاسعة والعشرين ، اذا كنا بفضل الحلول الوسط تمكنا من التوصل في بعض الأحيان في مثل هذه الاجتماعات التي اتخذنا قرارات عظيمة ، فانه ينبغي علينا الان أن نجد الدارق والوسائل الكفيلة بجعل هذه القرارات قرارات عملية .

وليسمح لي ايضا أن اوجه تحية خاصة الى الرئيس السابق السفير بينيتيس ، للاخلاص والكفاءة اللذين قاد بهما أعمال دورتنا الاخيرة وكذا أعمال الدورة الخاصة بشأن المواد الالوية والتنمية . واننا نتوجه بتهانينا ايضا الى الأمين العام للامم المتحدة ولمعاونيه ، ان السيد كورت فالديايه قد تميز في ممارسة مهامه كداعية حق للسلام ، وأن اسمه ليرتبط ارتباطا وثيقا بتحرير غينيا بيساو وستوقف المعمارك في قبرص ، وسداية حل وان كان معقدا في الشرق الاوسط، فمثلا عن اصراره الحازم في مساعدة الشعوب التي أصيبت بالمحن .

واخيرا فاننا نحبي بفرح قبول دول جديدة في منظماتنا وهي جمهورية بنغلاديش الشعبية ، وغرينادا وغينيا بيساو ، ان قبول جمهورية غينيا بيساو في الامم المتحدة ليعد انتصارا ساحقا لحزب تحرير غينيا بيساو، وجزر الرأس الاخضر والمناضلين البواسل الذين استاءوا أن يخوضوا نضالهم تحت زعامة اميلدار كابرال .

واننا ننتهز هذه الفرصة ايضا لكي نحبي ، ذكرى الدكتور ادوارد وموندلان ، وكل اولئك الذين دفعوا حياتهم ثمنا للنضال التحرري الافريقي .

ان المتحدثين الذين سبقوني من على هذه المنصة تحدثوا ببلاغة عن كافة المشاكل التي تطرح على المجتمع الدولي في الونة الراهنة ، وعن تصفية الاستعمار ، وعن حقوق الانسان ، وعن ظهور العالم الثالث على المسرح الاقتصادي الدولي الذي كان يسيطر عليه حتى الان بعض المميزين ، وتحدثوا ايضا عن ازمة الطاقة ، وعن ازمة التضخم وقانون البحار والسكان والغذاء ، ولقد كانت اشارة كل منا الى هذه المشكلات تؤكد ضرورة اياد سولول معددة مالية لها .

ان الوفد التشادي ليسجل بالرضا ، البيان الاخير الذي اعلنته الحكومة البرتغالية بالاعتزاز بحق الاستقلال لكافة الاراضي الموجودة تحت سيطرتها ولكن رضانا سوف يكون أكثر اذا ما تجسدت نوايا البرتغال في أعمال عملية تمكن هذه الاراضي المعنية باستعادة حريتها وسيادتها دون ماسرط أو تأخير .

ان اسبانيا ايضا ينبغي ان تحرر الصحراء وفقا لقرارات الام المتحدة في هذا الشأن بالتشاور مع الدول المتاخمة المعنية ، وكذلك فاننا نعرب عن اغتيا لنا للاتفاق الذي تم التوصل اليه بين موريتانيا والمغرب ، بأن يتقد ما معا باللب حتي تبت محكمة العدل الدولية في الخلاف القائم بينهما وبين اسبانيا .

ان تصفية الاستعمار لا ينبغي أن يقتصر فحسب على الاراضي الواقعة تحت سيطرة البرتغال واسبانيا ، ولكن الموقف في الاراضي الاخرى التي مازالت محتلة تثير قلقنا ، ان بلادنا ان تؤمن بميثاق الام المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، لتؤكد من جديد انها سوف تستمر في تاييد كافة الجهود الرامية الى تقرير مصير الشعوب التي مازالت خاضعة للسيطرة في العالم .

ولكن ، كيف نشير الى هذه المشاكل دون ان نعرب عن اسفنا للموقف في افريقيا الجنوبية اننا نلاحظ بمرارة شديدة أن الموقف في روديسيا وفي ناميبيا لم يتحسن حتي الان ، بينما النظام العنصري في جنوب افريقيا مازال يصر على الاستمرار في سياسة الفصل العنصري ، ان هذه الانظمة القائمة على القهر وكذلك حلفاؤها لا بد ان يتأكدوا أن مسيرة التاريخ لا يمكن أن تتوقف ، وان عليهم ان يتأقلموا مع الظروف الجديدة ، وان تتسم تصرفاتهم بالحكمة والعقل .

ان الموقف في الشرق الاوسط مازال مثيرا للقلق ، ان جهود السلام التي سجلت منذ بعض الوقت قد ضاعت الى خد ما بسبب اصرار اسرائيل على سياستها العدوانية ، ان اسرائيل ينبغي



ان تسحب قواتها من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ حتى تمكن جهود السلام من النجاح .

ان محنة شعب فلسطين تستحوذ على اهتمامنا ايضا ، ان هذه المسألة في رأينا لا يمكن أن تجد حلا عادلا ودائما ، طالما ظل الشعب الفلسطيني يعيش على هامش بلاده ويعيدنا عن اشقائه في المنطقة محروما من تراثه الوطني .

واننا لنأسف لأحداث قبرص التي اضعفت حياة الكثيرين من أهالي قبرص وكذلك أودت بحياة رسل السلام تحت علم الامم المتحدة ، ان هذه الازمة التي سببها التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للجزيرة ، يهدد استقلال قبرص ووجود اراضيها كما يهدد السلام والامن العالميين ، ولنا زاننا لنرجو أن تتمكن المفاوضات التي تجرى الان بين ممثلي الطائفتين من انقاذ وحدة اراضي المناقاة وسيادتها حيث يعيش القبارصة الاتراك واليونانيين في سلام .

وفي جنوب شرق آسيا ، فان الرجال مازالوا يسقطون كل يوم على مسرح المعارك .  
وفي فيتنام ، فان الانتهاك المستمر لاتفاقات باريس مازال يشكل سببا لتوتر الموقف فـي  
فيتنام ، وان وفدى يرى أن التطبيق الكامل لهذا الاتفاق قد يمكن من الخروج من المأزق .  
وفيما يتعلق بكمبوديا ، فان الوفد الكمبودى يسمترف بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني التي  
يرأسها الأمير سيهانوك ، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الكمبودى ، لاسيما وانها تحظى  
بتأييد كافة الشعب الكمبودى وباعتراف ٦٠ من الدول الأعضاء في منظمنا ان مفتاح اقرار السلام  
في كمبوديا لا يمكن أن يتم الا عن طريق وقف التدخل الأجنبي .

وفي الشرق الأقصى ، فان مسألة كوريا ، لا يمكن أن تحل الا عن طريق توحيد البلدين ،  
ان قرار الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة الخاص بحل لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا  
واعادة بناء كوريا يعد خطوة حاسمة بالنسبة لايجاد حل عادل ومنصف لهذه القضية . ان الوفد  
التشادى الذى انضم لهذا القرار ليعرب عن استعداده لأن يقدم أية مساهمة من أجل ايجاد  
الظروف الملائمة لتوحيد كوريا في ظل السلام .

ان الأمن الدولى ، لا يمكن أن يكون الا كلمة عابسة طالما ظل نزع السلاح مجرد كلمات تردد ،  
وفي كل عام تتخذ قرارات جديدة ونوصي بنزع السلاح الشامل والكامل ، ولكننا نلاحظ في العام  
القادم لهذه التوصيات القيام بتجارب نووية تحت الأرض وفي السماء ، ونلاحظ امدادات هائلة من  
السلاح ، دون أن نكون على يقين من تجنب أية حروب قد تنشأ في أى مكان من العالم ،  
ان وفد التشاد ، يضم صوت الى صوت الوفود التي سبقته ، لكي يذكر الدول المنتجة  
للأسلحة النووية والتقليدية بأن تتخذ اجراءات فعلية من أجل نزع السلاح .

ان العام الذى مضى منذ لقائنا الأخير ، كان فترة مضطربه بالنسبة للاقتصاد العالمى ، ان  
حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، أظهرت شواهد جديدة لاتجاه اقتصادى أخذ يظهر في الأفق ليحل محل  
النظام الاقتصادى العتيق الحالى ، ولكن أولئك الذين بنوا الاقتصادى القديم لم يكن  
ليروق لهم أن يروا هذا النظام الجديد يظهر في الأفق ، وكان لا بد من اتحاد البلاد المنتجة  
للذهب الأسود حتى يبهتر العالم أجمع ، فلقد حدث التضخم ، وحدث انكماش اقتصادى ، وحدث  
اضطراب في المدفوعات الدولية ، والحقيقة أن أسباب هذه الاضطرابات تأتي من عدم التوازن

والمظالم التي مازالت مستمرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي أحدثت نموا متزايدا بالنسبة لمجموعة البلاد الصناعية على حساب البلاد المنتجة للمواد الأولية .

وحينما بلغ النهب قسمته فان الدول الفقيرة ، وجهت نداء للتكافل الاقتصادي وللتعاون حتى يمكن التغلب على عدم التوازن وحتى يمكن اصلاح المظالم ، وأيا كان الموقف هذا التكافل لا يمكن الا أن يكون الحل الأنجع لكافة المشاكل التي تصادف العالم في الآونة الراهنة على المستوى الاقتصادي ، ولا يمكن أن نرجى حل هذه المشاكل الى الغد .

وقد حان الوقت الذي أصبحت فيه نداءات العالم الثالث حقيقة واقعة ، ان أية دولة لا يمكن أن تفخر بقيام مجتمع غني فيها في حين أن الآخرين يموتون من الجوع والفقير والمرض ، ان رئيس البنك العالمي أعلن في هذا المحفل منذ وقت ان طيارا من الكائنات البشرية في أرضنا محكوم عليهم بالموت في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .

ان كل حدث من الأحداث التي يعيشها العالم الحالي سواء من ناحية التدهور في معدلات التبادل التجاري أو التضخم المتفشي ، أو زيادة أسعار البترول ، أو انخفاض النمو الاقتصادي يكفي في حد ذاته الى اثاره انعكاسات لاحد لها في البلاد النامية ، وقد أدى ذلك الى أن بعض البلاد وقفت على عتبة الكارثة ، وان البلاد التي وصل فيها دخل الفرد الى ٢٠٠ دولار رأدت دخلها وقد انخفض عن قيمته الحقيقية ، كما أن حجم مساعدات التنمية قد انخفض بسبب التضخم .

وأمام هذا الموقف الرهيب ، فان بلادى التشاد ، عانت من انعكاسات شديدة ، والسبب جانب التضخم المستورد هناك عوامل أخرى تتعلق بارتفاع الأسعار وعوامل أخرى تتعلق باقتصاديات البلاد ذات البنيان النامي .

ومن شم فانه على أثر هذا الموقف المهتز في اقتصادنا ، علينا أن نطور تعاوننا يكمن انعكاسا لسياسة التضامن القائمة والمؤسسة ، وفي هذا الصدد فان الحل الفاعل والواقعي هو أن نعيد شيئا من النظام الاقتصادي العالمي عن طريق التطبيق المحدد العملي لبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى جديد ، وهو البرنامج الذى أقرته الجمعية العامة في دورتها السادسة .

ان الحكومة التشادية تحصر على أن تعبر عن امتنانها للدول الشقيقة والصديقة ، وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، التي كان تأييدها المادى والأدبي سببا في الحد من نتائج الجفاف الذى عانت منه أراضينا الوطنية ، ان الحكومة التشادية تقدر بصفة خاصة الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة من أجل تعبئة رأى العام العالمي الى جانب البلاد التي أضيرت بهذه الكارثة الطبيعية ، وأمام هذه الكارثة فان السيد كورت فالدهايم قد عبّر عن مخاوفه حينما قال ، وأنقل هنا عنه : " من الآن وبعد أقل من ٥٠ عاما ، أى وحتى نهاية القرن تقريبا ، فان تقدم الصحراء يهدد بازالة ثلاثة أو أربعة بلاد افريقية من الخريطة " .

وفضلا عن ذلك فان عالما انجليزيا هو الدكتور دريك ونستالي ، وقد اعتمد في دراسته على دورات هطول الأمطار في بريطانيا العظمى ، وخلص الى القول بأن الجفاف سوف يستمر في تقدمه حتى سنة ٢٠٣٠ ، وهذا معناه ، أنه في أقل من جيل ، لن نسمع عن بعض البلاد في الساحل ، وهذا احتمال مقلق ، ولقد قال السيد مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذى دعا الى اتخاذ حل عاجل في هذا الصدد ، ان الهبات الضرورية ليست سوى حلا قصير الأمد ، ولكن ما نحتاج اليه هو خطة دائمة لتوفير المياه ، لقهر الصحراء والسماح بزراعة الغابات . ان الماء لا يفتقر اليه السهل ، ولكن المشكلة هو أن نتوصل الى استغلال الأمطار والأنهار والآبار الجوفية بطريقة رشيدة ، ومن ثم فان الشعوب الفقيرة في الساحل ، في حاجة الى التأييد من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية من النواحي المالية والفنية ، حتى يمكن قهر الصحراء ، ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر الكوارث التي لحقت بهندوراس وبيرو ، وأن نقدم تعازينا لمندوبينا .

وبالنسبة لمشكلات التنمية التي تواجهها البلاد الفقيرة ، فاننا نلاحظ ليس فحسب أن المساعدة العامة قد انخفضت بمعدّل الثلث ، بالقياس الى اجمالي الناتج الوطني ، ولكنها أيضا تـكـرّس للعمليات السريعة ذات الأمد القصير ، ان الوفد التشادى يعتقد أن الوقت قد حان للتصدي للمشكلات الحقيقية في هذه البلدان ، ولا سيما الصروح الاقتصادية الأساسية في ميادين الطرق والمياه والزراعة .

واذا ما ذهبنا الى أبعد من ذلك ، فان مواطننا العظيم تومالباي ، حينما ألقى خطابـه من أعلى هذه السنـة في الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الأمم المتحدة قال :  
 " اذا كانت الانسانية محيطة من البؤس فلأنها تعاني من عجز في الأخلاق ، ولأن كـل شيء لا يقاس بالانسان ، وفي اليوم الذي يكون فيه الانسان أخا للانسان ، وفي اليوم الذي يكون فيه مجموعة موقف تعاون ازاء مجموعة أخرى ، وفي اليوم الذي يكون فيه موقف أمة حيال أمة أخرى ، ففي اليوم الذي يتغير فيه كل هذا أساسا ، فلن يكون هناك داع لتخويف شعب لاستغلاله ، ولكن سوف يكون الأمر مرتبطا باشباع الحاجات الأساسية والبحث عن التقنيات من أجل التنمية " .

ولا يمكنني أن أنهي هذه الكلمة دون أن أقول شيئا عن التغيير الذي تعرضت له سياستنا منذ التحول الذي حدث في ٢٧ أغسطس ١٩٧٣ ، تحت رعاية رئيسنا تومالباي ، الأمين العام المؤسس للحركة ، ان الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية حركة تحرير تضم كافة القوى الحية في الأمة ، وان جميع التشاديين دون تمييز في الجنس أو العنصر أو القبلية أو الدين ، يكونون فيها جسدا واحدا من أجل النضال ضد التخلف وضد العبودية الفكرية ، والمعنوية .

ان هذه الحركة التي تتركز حول الانسان التشادي ، لها أهداف عدة ، من بينها ، تحقيق الوثام بين التشاديين من أجل الارتقاء بالثقافة الوطنية ، واللجوء الى منابع لاكتشاف الهوية الحقيقية العميقة ، والاستمرار في دعم الوحدة الوطنية وضمان تحقيق الحرية الديمقراطية .

ان الحركة تشجع التعاون مع كافة البلاد الصديقة ، بشرط أن يكون هذا التعاون قائما على مبدأ المساواة ، وأن يكون محترما للاستقلال وسيادة الدولة التشادية ، ويعلن أن عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، يشكل مبدئين أساسيين لسياستنا الخارجية .

ويعد أن استمعنا إلى المتحدثين العظام الذين سبقوني من على هذه المنصة ، فإني لا أستطيع أن أتحدث أكثر من ذلك عن المشكلات التي تشغلنا جميعا ، وفي الختام ، فإني أعتقد أن الأمر كله يتعلق بضمير كل منا ، وبإيماننا بمستقبل منظمنا .

السيد / بليزي ( مالطة ) ( الكلمة بالانجليزية ) : السيد الرئيس ، اسمحولي ، فإني بادىء الأمر ، أن أعرب للسيد عبدالعزيز بوتفليقة ، عن أحر تهاني وفد مالطة على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وهو صفي ممثل لبلد ، تشارككم الشعور بالقلق ، الذي يرجع إلى اهتماماتنا المشتركة ، وإلى تراثنا في البحر الأبيض المتوسط ، فان وفد بلادى يسعده سعادة عظيمة أن يرى السيد عبدالعزيز بوتفليقة يرأس هذه الدورة للجمعية العامة ، كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادى ، للطريقة الرائعة التي قاد بها السفير ليوبولد بنييتس ، أعمال الجمعية العامة خلال العام الماضي .

كما يسعدني بالغ السعادة أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيبنا بممثلي السدول الثلاث : بنغلاديش ، وغرينادا ، وغينيا بيساو ، تلك الدول التي أنضمت أخيرا إلى عضوية هذه المنظمة ، وبذلك أضفت على منظمنا مزيدا من طابع العالمية .

وفي الوقت الذي تتشكك فيه بعض الدوائر ، من قيمة الأمم المتحدة ، فإنه لما يدعو إلى التشجيع ، أن هناك بعض الدول الجديدة التي مازالت تسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمة ، وبهذا سوف تزداد منظمنا عالمية ، وهذه المسألة أصبحت أكثر إلحاحا ، كما أشار إلى ذلك

السيد السكرتير العام في تقديمه للتقرير الخاص بأعمال المنظمة عن العام الماضي ، حين قال سيادته " ان الأمم المتحدة تكون منظمة أكثر فاعلية اذا اكتسبت الدول الأعضاء تقليد الاستجابة للقرارات التي تنتهي اليها الأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، والعمل على احترام هذه القرارات ، وبدلاً من أن تستخدم الأمم المتحدة لخدمة مصالحها ، القومية ، فعليها أن تسعى لتحقيق الأهداف الدولية والسعي ، لبذل مزيد من الجهود من أجل هذه الأهداف . واذ كان هناك اعتراف عام بالأفعال عن طريق الأقوال ، فان الظروف الحالية السائدة في عالمنا اليوم تتطلب مزيداً من التعاون الدولي ، واذ ما تحقق ذلك فانه سيؤدي الى مزيد من النجاح لمنظمتنا ، وقد قال السيد السكرتير العام في تقديمه لتقريره لهذا العام ، ان مستقبل الانسانية يعتمد الى حد كبير على نوايا الدول الأعضاء ومساهمتها الفعالة .

ولحسن الحظ ، فان هناك دلائل مشجعة على أن هذه التحذيرات تلقى بعض الاهتمام ، وعلى الرغم من أننا نشارك البعض قلقه وخشيته من الاعتماد على المفاوضات والمبادرات الثنائية أو الإقليمية حول موضوعات هامة مثل نزع السلاح والسعي لايجاد سلام حقيقي وأمن حقيقي ، لأن ذلك يجعل الأمم المتحدة تلعب دور المتفرج الى حد ما ، الا أننا لايسعنا الا أن نرحب بالمساهمة الهامة التي تسمى لازالة التوتر الدولي عن طريق المبادرات الثنائية ، تلك المبادرات التي تشارك فيها الدول العظمى كما حدث أخيراً .

وبالنسبة للنتائج الايجابية التي تحققت عن طريق المفاوضات والمباحثات الخاصة بفصل القوات والانسحاب من الأراضي العربية في الشرق الأوسط فان مثل هذه المبادرات الثنائية ، يمكن أن تحقق مزيداً من الايجابية اذا ما اعتبرت بمثابة تكميل للجهود التي تبذل في نطاق الدبلوماسية المتعددة الأطراف . وكما ذكرنا بذلك السيد سكرتير عام الأمم المتحدة ، في تقديمه لتقريره السنوى ، حين قال : " فاذا كانت الآثار المفيدة لسياسة الوفاق تؤدي الى حل الأزمات السائدة في بعض المناطق من العالم ، فان ذلك يجعل الأمم المتحدة تتحمل مزيداً من المسؤولية في هذا السبيل " ( P. ١٠ و A/960/Ann. ) .

وبهذه الروح شاركت حكومتي بطريقة فعالة في المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا منذ انشائه .

وعلى الرغم من تكوينه الاقليمي ، فلست بحاجة الى أن أشير الى الأهمية التاريخية لهذا المؤتمر ، فأوروبا وهي مصدر كثير من الخطوات والأعمال الايجابية التي تتحقق اليوم في العالم ، والتي تعود بالتأثير على مختلف بلدان العالم ، والتي كانت ضحية حربين عالميتين خلال هذا القرن وحده ، ومن هنا فان السعي لاجاد السلام في أوروبا وأيضا لاجاد مزيد من التعاون يؤدي الى ثمار طيبة أصبح هدفا أساسيا في أوروبا .



الا أن المشاكل التي تواجه العالم لا يمكن أن تعامل بمعزل عن المشاكل الأخرى ، ولذلك فان ظروف عدم الأمن السائد في أوروبا ، تعود بتأثير ضار على الأوضاع السلمية في أوروبا نفسها وهذا حقيقي ، بصفة خاصة ، عندما تعود ظروف عدم الاستقرار ، بآثار ضارة على مناطق متاخمة لأوروبا ، مثل المناطق الحيوية ، كالبحر الأبيض المتوسط .

ان مالطة لم تغفل أهمية هذا الموضوع ولم تأل جهدا في رفع صوتها ، فمنذ بداية مؤتمر الأمن الأوروبي ، سمعت مالطة دائما الى الاعراب عن الرأى بأن التعاون والأمن الأوروبي ، لا يمكن ان يكون ذا معنى حقيقي الا اذا نوقش داخل اطار المشاكل التي تأخذ في الاعتبار مشاكل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وعلى هذا المؤتمر أن يأخذ في الاعتبار تلك الأصوات المهمة وأن يتأكد من أن الأبعاد التي تثار من ناحية مشكلة الأمن في أوروبا والبلاد والمناطق المتاخمة لها قد أخذت في الاعتبار .

وقد أخذت مالطة المبادرة خلال هذا المؤتمر بالاعراب عن قلقها بشأن الثقة الخاصة ببعض الاجراءات التي أوصى بها في ذلك المؤتمر ، وقد أعربت حكومة بلادى عن الرأى بأن تلك الاجراءات التي أوصى بها لا يمكن أن تؤدى الى تدعيم الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا ، فبالنسبة للدول الصغيرة غير المسلحة في تلك المنطقة ، فان هذا الاجراء لن يكون ذا فائدة الا عن طريق زيادة ثقته بالدول الكبرى التي تستطيع أن تدافع عن نفسها ، ولذلك يجب السعي لايجاد مزيد من الاجراءات الأخرى ، واذما استعرضنا الموقف السائد حاليا في أوروبا ، فان الشيء البارز بوضوح هو أن غالبية الدول الأوروبية قد سمعت الى تحقيق أمنها عن طريق الانضمام الى حلفين عسكريين ، أو حلف عسكري في هذه القارة ، وقد اعترض هذين المعسكرين حتى وقت قريب ، على القوى التي يستمد ها كل جانب من الأسلحة ، ان جمع وتخزين الأسلحة والعتادا لحربي ، والتنافس على السيطرة والنفوذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من جانب العضوين الكيرين في المعسكرين المتنافرين أدى الى أن كيان السلام في المنطقة قد أصبح يتهدده الخطر ، وبذلك فقد أصبحت الحاجة ملحة الى البحث عن حلول أخرى يجب أن يسمى اليها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق تحقيق سلام حقيقي في أوروبا ، ولا يمكن أن يتم ذلك دون أن يتحقق استقلال أوروبا ، وأن تكون أوروبا

حررة في ابراز كيائها ، وأن تلعب دور الكيان العازل بين المعسكرين الكبيرين ، ومن غـير الواقعي أن نتوقع أن أوروبا ستستطيع وحدها أن تحقق ذلك في المستقبل القريب ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات فقد رحبت حكومتى بحرارة للحوار الذى بدأ بين الاعضاء التسعة في المجتمع الأوروبى ، وبين الأعضاء العشرين في جامعة الدول العربية ، ونأمل أن يمتد هذا الحوار بحيث يتضمن مزيدا من الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط والخليج ، فان مثل هذه العملية التاريخية ستكون بمثابة حافز فريد من نوعه لا بالنسبة للتعاون الاقتصادى فقط وانما أيضا من أجل السعي لايجاد السلام ، وعن طريق تدعيم التفاهم المتبادل ، سيؤدى ذلك الى اتخاذ خطوات سياسية تخدم السلام في المنطقة بأكملها .

وعندما يتحدث المرء عن مشكلة السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فان المرء لا يمكنه أن يغفل أن السلام والأمن في تلك المنطقة يتهددهما النزاع القائم في الشرق الأوسط ، وان أحداث أكتوبر من العام الماضى ، وحرب أكتوبر الماضية قد أبرزت أن الحل الشامل والنهائى لهذه المشكلة لا يمكن أن يحتمل مزيدا من التأخير ، ولحسن الحظ فانه بعد هذه الأحداث المؤسفة ، كانت هناك بعض الدلائل المشجعة ، كفصل القوات والاتفاقات التي توصلت اليها في هذا الشأن اسرائيل ومصر من جانب ، واسرائيل وسوريا من الجانب الآخر ، ومن صالح جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولى بأكمله أن يسعى الى اقامة الأمن والسلام لحل هذه المشاكل أساسا ، ولذلك فان بلادى الى جانب عدد كبير من الدول الأخرى ، قد أيدت ادراج هذا البند الجديد على جدول أعمالنا أى البند الخاص "بقضية فلسطين" ، ولا يمكن أن يكون هناك حل لمشكلة فلسطين ، مالم يؤخذ في الاعتبار حقوق ومصالح شعب فلسطين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، ومرة أخرى يعرب وفد بلادى عن أمله في أن تقوم منظماتنا وخاصة أولئك الأعضاء في المنظمة الذين يتحملون مسئوليات خاصة طبقا للميثاق ، أن يسعوا الى ايجاد جميع السبل التي تؤدى الى مساعدة الأطراف المعنية مباشرة للتوصل الى تسوية عادلة ، ولست بحاجة الى أن أقول الى أن هذه التسوية لا يمكن أن يتم التوصل اليها دون أن يؤخذ في الاعتبار المبدأ الأساسى الا وهو عدم السماح بالحصول على الأراضي عن طريق استخدام القوة وأيضا مبدأ احترام وحدة أراضي جميع الدول وحق تقرير المصير الذى يجب أن يتمتع به جميع الشعوب بما في ذلك شعب فلسطين .

ان اهتمامنا وقلقنا البالغ بالنسبة للموقف السائد في الشرق الأوسط ، قد عادله أيضا قلقنا بشأن الأحداث الأخيرة المؤسفة التي حدثت في قبرص ، وعلى الرغم من الكلمات والمعبارات الطيبة الخاصة بالوفاق ، وعلى الرغم من مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا ، فان دولة غير مسلحة اشتركت اشتراكا فعالا في هذا المؤتمر ، تجد نفسها ضحية في عام ١٩٧٤ للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية عن طريق استخدام القوات المسلحة ، واننا لنأمل ونرجو ، أن تبذل الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ، لايجاد حل يضمن لقبرص وحدة أراضيها ووحدتها واستقلالها وعدم انحيازها ، وان مثل هذا الحل طبقا لمبادئ هذه المنظمة ، يجب قبل كل شيء أن يحقق سحب جميع القوات الأجنبية وعودة اللاجئين الى ديارهم .

على الرغم من أن رياح الوفاق اللطيفة ، تهب لازالة التوتر والنزاع ، والخوف وعدم الاستقرار ، الا أن هناك مزيدا من الخوف وعدم الاستقرار في أنحاء أخرى من العالم ففي جنوب شرقي آسيا على الرغم من وقف الحرب في فيتنام ، وعقد اتفاقيات باريس ، وهي أحداث رحبنا بها جميعا ، الا أن الموقف مازال أبعد ما يكون عن مدعاة الرضا ، وإذا كان للسلام أن يسيطر على فيتنام ، فمن الضروري أن تحترم جميع الأطراف المعنية اتفاقيات باريس ، وأن تبذل الجهود لتمكين حكومة فيتنام الثورية المؤقتة من أن تسعى لتنفيذ اتفاقيات باريس .

وفي كمبوديا ، تقوم حكومة لون نول التي تساند القوات الأجنبية والدول الأجنبية بتحدى شعب كمبوديا ، والتمسك بالسلطة في مناطق مازالت تحت سيطرتها ، وقد حان الوقت لكي نأخذ في الاعتبار في داخل اطار الجمعية العامة أن تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة يجب أن يأخذ في الاعتبار الحكومة الملكية التي تحقق الوحدة القومية تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك .

ومن المناطق الأخرى من العالم التي تحتاج الى أن يتدعم السلام فيها هي كوريا ، وأثر الخطوة المتواضعة التي أتخذت في العام الماضي ، والتي حققت بعض التقدم ، هناك فرصة الآن للجمعية العامة لكي تقدم مساهمة فعالة نحو اعادة توحيد شطرى كوريا توحيدا سلميا ، وان حكومة بلادى لمقتنعة تماما ، أن سحب جميع القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية ، تحت علم الأمم المتحدة يشكل الخطوة الأولى الأساسية والضرورية التي يجب أن تؤدى بالتالي الى المفاوضات والمباحثات الشئافية والتي تحقن اعادة توحيد شطرى البلد توحيدا سلميا .

ويبدو أن الوقت قد حان في افريقيا ، للقضاء على آخر معاقل الاستعمار ، ويسعدنا أن نعرب عن رضانا البالغ وعن ترحيبنا للتغير الذى طرأ على سياسة البرتغال ازاء افريقيا ، وازاء الأراضي الافريقية ، واننا لنتطلع الى تصفية الاستعمار في المستعمرات البرتغالية الأخرى فى افريقيا وانضمامها الى عضوية هذه المنظمة .

الا أن هذه الاحتمالات التي تدعو الى التشجيع ، قد أبرزت أيضا الظروف غير الانسانية والمؤسفة التي لزال يبرز تحتها ملايين الافريقيين ، واعني بذلك الاضطهاد والفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، وزبابوى ، وفي هذه الساعة المتأخرة فانا مازلنا نناشد حكومة جنوب افريقيا أن تلتزم وتصفي لصوت الانسانية ، والآن وقد أخذ الحائط نفسه يتداعى فمن الضروري

أن يتداعى أيضا الفصل العنصرى ، أما بالنسبة للنظام غير الشرعي في زهابوى ، فعلينا أن نضعف جهودنا لتدعيم سياسة العقوبات لكي نضمن تطبيقها تماما في مناسبات أخرى أبرز مثل مالطة من على هذه المنصة وباختصار السياسة الخارجية لحكومة بلاده ، ان الاساس الذى تستند اليه هذه السياسة هو الابتعاد عن المعسكرات الحربية ————— والعسكرية والمواجهة ، واقامة الصداقة الايجابية مع الجميع ، وقد انضمت بلادى في العام الماضي ، في الجزائر ، الى مجموعة الدول غير المنحازة ،

وانا كانت الحرب الباردة التى ولد في جوها مبدأ عدم الانحياز قد أخذت تنكش ، فلما نستطيع القول بأن عدم الانحياز قد فقد فعاليته وأهميته ، فان التنافس بين الدول الكبرى مازال قائما ، ومناطق النفوذ مازالت قائمة ومازالت أمرا واقعا ، ان تطلعات الانسانية جمعاء نحو تحقيق ضرورات الحياة والازتفاع بمستوى المعيشة مازال أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، ولذلك ومن أجل هذه العوامل ، الى جانب عوامل أخرى ، فان حركة عدم الانحياز أخذت تبذل المزيد من الجهود ، وقد قال الرئيس تيتوفى لوساكا عام ١٩٧٠ : " ان حركة عدم الانحياز ليست ضد القوى الكبرى وانما ضد سياسة بعض الدول التى تستخدم سياسة القوى والسلطة " ، ويبدو لنا أن مسألة مبادئ عدم الانحياز هي أن تأخذ في الاعتبار الأغراض الأساسية التى تسعى الى تحقيقها الأمم المتحدة ، فان دول عدم الانحياز تجمع على بذل الجهود المتفانية لتدعيم الأمم المتحدة وأن تجعل من هذه المنظمة ، أداة أكثر فعالية لتحقيق السلام والتعاون .

ان اعتناق مالطة لمبدأ عدم الانحياز لا يعتبر تطورا جديدا ، فمنذ عام ١٩٧١ ، عندما أنتخبت حكومتى وتولت السلطة بدأت في انتهاج سياسة عدم الانحياز ، وقد بذلت كل الجهود وبذلت كثيرا من التضحيات لتقديم مساهمة ملموسة لتحقيق السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفي جزيرة صغيرة مكتظة بالسكان مثل بلادى ، تفتقر الى الموارد الطبيعية والتي لا تصرف مصدرا للمعيشة أكثر من الخضوع للاحتياجات الحربية للدول المسيطرة ، فقد قمنا على الرغم من ذلك باتخاذ خطوة هامة باعلاننا تصميمنا الأکید على وقف المساهمات الاقتصادية التى تمدنا بها هذه الدول الاستعمارية .

ستقوم الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام بالنظر في مسألة نزع السلاح ، ويجب أن تأخذ في الاعتبار أن العالم قد نفذ صبره ازاء العبارات والقرارات التي تتخذ في هذا الشأن ولا تؤدي الى خطوات ملموسة ، وقد رحبنا في مالطة بالعلاقات الطيبة والاتفاقيات التي توصلت اليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في ميدان نزع السلاح وأخص بالذكر الاتفاقية التي أبرمت في العام الماضي حول تحريم أسلحة الحرب الذرية وعلانهم عن اعترامهم عقد اتفاقية دائمة للحد من الأسلحة العدوانية الاستراتيجية ، والأسلحة الهجومية ، كما يدعو الى الارتياح أيضا الاتفاقيات التي يعترموها ابتداءً من شهر مارس عام ١٩٧٦ ، والخاصة باجراء التجارب النووية تحت الأرض ، وقد لاحظنا أن هناك زيادة في سرعة انتاج واستخدام الأسلحة النووية في بعض أنحاء العالم ، وأننا نحتج ونعارض استخدام الأسلحة النووية سواء كان ذلك لأغراض حربية أو لأغراض تسمى بغير ذلك .

وعلى الرغم من أننا نعارض هذه التفجيرات النووية ، الا أننا لانستطيع أن نفعل أنه بعد مرور عشرة أعوام على الاتفاقية الخاصة بتحريم اجراء التفجيرات الجزئية النووية ، التي أعلنت بناء على رغبة الأطراف لتحقيق تحريم شامل لاجراء التفجيرات والاختبارات النووية الا أن الهدف من وراء هذه الاتفاقية لم يتحدد بعد ، ان اتضح فيما بعد أن هذه الاتفاقية لاتستهدف سوى منع البعض من تحسين الأسلحة التي لديهم

في حين أن هذه الاتفاقية تان يجب أن تسعى أساسا الى تحريم الاسلحة الذرية ، والأسلحة الأخرى التي تؤدي الى الدمار الجماعي ، ان ذلك يستوجب القضاء على تخزين الاسلحة الذرية وتحريم استخدامها وتخزينها ووقف الاغتبارات والتجارب النووية في مختلف أنحاء العالم .  
ومن الوسائل التي نستطيع عن طريقها تحقيق السلام ونزع السلاح ، واقامة مناطق سلام ومناطق تحرم فيها استخدام الاسلحة الذرية ، الاقتراح الذي قدم لهذه الجمعية والخاص بأن تصبح منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من التجارب النووية ، وان تحرم فيها اجراء هذه التجارب ، ومن هنا فنحن نؤيد هذا الاقتراح .

من بين الاحداث البارزة في تاريخ الامم المتحدة خلال العام الماضي ، عقد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار ، وقد شهد وفد بلادي بعين الرضا الخطوات التي تمت من جانب المجتمع الدولي ، والمفاهيم الجديدة التي حلت مكان النظام القديم الذي يقضي بالسيطرة وفرض النفوذ ، وفي عام ١٩٦٧ ان قد قام وفد مالطة لأول مرة باتخاذ المبادرة التي أدت فيما بعد الى انشاء اللجنة الخاصة باستخدام قيعان البحار استخداما سليما ، والتي أدت فيما بعد الى عقد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار .

ان المقترحات التي قدمتها مالطة في عام ١٩٦٧ تضمنت مقترحين متداخلين ، ألا وهما المقترح الخاص بقاع البحار ، والمحيطات ، والموارد الخاصة بالبحار والمحيطات ، وأيضا استخدامها طبقا للتشريعات التي تحمي الدول المتاخمة لهذه البحار بحيث تعود بالنفع على التراث الانساني أجمع .

ان التقدم الذي حققه مؤتمر قانون البحار المنعقد في نارائاس هذا الصيف ، يدعو حكومة مالطة الى الاعتقاد بأن مثل هذا الجهاز سيأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح الدول النامية وعلى ضوء ذلك فان حكومة بلادي تشعر ان الوقت قد حان للتفكير في مقر الهيئة الدولية الخاصة بقاع البحار ، وقد أعلننا عن موافقتنا على القرار الذي تقدمت به الحكومة والذي يقضي باقتراح مالطة بمقر للهيئة المقترحة ، ان حكومة بلادي ان تتقدم بهذا الاقتراح ، تؤمن بأن شيرا من أعضاء المجتمع الدولي ، سيؤيدون مالطة في هذه الرغبة .

لقد أصبح من المعتاد عند التحدث عن الامم المتحدة ومنجزاتها خلال ال ٢٥ عاما الماضية ان نفرق بين سجل المنامة في ميدان الأمن والبيادين السياسية ومن جانب

آخر بين تسجيلهما في ميدان التعاون الاجتماعي والاقتصادي حتى لا يندثر الى النجاح الذي تحقق في المجال الاول على أنه يضرع الآمال التي لنا نتطلع اليها ، أو أن يقال ان النجاح في الميدان السياسي وميدان الامن يعتبر أقل نسبيا مما تحقق في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، والواقع أن هناك بعض الحقيقة في ذلك ، ولكن لسوء الحظ فان «نك آراء» تقول ان المندامة كانت مقصورة في بعض الميادين ، ولكن على الرغم من المنجزات الهامة التي حققتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والولايات المتخصصة ، الا أن الشفرة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مازالت قائمة ، وقد أثار العقد الاول للتنمية آمالا أكبر مما استطاع تحقيقه ، وفي منتصف العقد الثاني للتنمية أصبح من الواضح أن الأهداف مازالت مجرد سراب ، وإذا كان ذلك قد اتضح في العام الماضي فان الازمة الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم ماكانت تواجه بمثل هذه الحدة ، ان أزمة الطاقة بصفة خاصة قد أدت الى توتر يجب أن يحل بطريقة سلمية وبأريقة حكيمة .

ان الاحتمال الآخر الخاص بالموالفة الاقتصادية أخير من أن نغفر فيه ، وبالنسبة للدول الصغيرة التي لا تصدر الامانيات الفنية أو التكنولوجية أو المواد الخام ، فان آمالها محدودة جدا ، فهي لا تستطيع الا أن تنتظر مزيدا من الارتفاع في الأسعار ليس فقط بالنسبة للمواد المصنعة والسلع المصنعة وانما أيضا بالنسبة للمواد الخام وبالنسبة للاغذية والوقود الذي تحتاجه والذي تستورده من الخارج ، ان مثل هذه الأزمات لن يؤدي فقط الى احباط مجهوداتها التجارية والى الهبوط بمستوياتها التجارية ومستوياتها الاقتصادية ، وانما سيؤدي أيضا الى زيادة الشفرة والهوة القائمة بين البلاد ، ولذلك فان الحاجة ماسة الى تدعيم الجهود التي تبذل في هذا السبيل واننا نتطلع الى مزيد من الجهود خلال هذه الدورة ، واننا لنعرب عن امتناننا للسكرتير العام على كل ما بذله من جهود من أجل اتخاذ القرارات التي أقرتها هذه الجمعية في الدورة التاريخية الخاصة ، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الخاص الذي يدعو الى اتخاذ اجراءات سريعة للاغاثة ، ونأمل ان المنتفعين من هذه الاجراءات الخاصة لا يتم تحديدهم فقط على أساس صيغ آلية لا تأخذ في الاعتبار الفروق الاساسية في تكوين اقتصادياتهم الوطنية ، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار موارد الدخل التي تؤدي الى مصادر اقتصادية غير تقليدية أيضا .

أود ان اختتم كلمتي كما بدأتها بالاعراب عن بعض التفاؤل بالنسبة للتهديات المعقدة التي تواجه الامم المتحدة ، وان نأخذ في الاعتبار الموقف الراهن ، علينا أن ندرك انه اذا كان على



المناخ ان تتوصل الى حلول مرضية بالنسبة لكثير من المشاكل الطحة التي تواجه العالم ، فان ذلك لا يقلل من منجزاتها ، فمما لاشك فيه ان العالم ان يمكن أن يكون في عوقف أسوأ مما هو عليه الآن دون وجود الامم المتحدة ودون خدماتها ، أن الخطوة الاولى نحو ايجاد حل لمشكلة من المشاكل هو أن ندرك التحدي الذي تشكله هذه المشكلة ، فاذا ما تحقق ذلك فاننا حينذاك ندرك أن المجتمع الدولي قد بدأ يدرك التحديات ويدرك أبعادها .

وقد أصبحت الامم المتحدة تدرك تماما أن معالجة المشاكل على نطاق عالمي ، تتطلب مزيدا من التعاون الدولي الفعال ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على التحديات العالمية مثل تلك التحديات التي تدمن في الازمة الاقتصادية الراهنة ، وايضا صياغة قانون البحار والبحث عن تحقيق التوازن بين الانشطة الخاصة بالتنمية ، وأيضا حماية البيئة والمحافظة عليها واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية والحاجة الى البحث عن مزيد من الموارد الغذائية ، ويجب أن تسعى في معالجة الأمور أيضا بوضع نظام اقتصادي دولي جديد ، وهذا ما أبرزته الدورة الخاصة السادسة ، فبينما الحاجة الى التعاون والصعوبة الدولية قد أصبحت في اسس الحاجة اليها من ذي قبل ، الا انه من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة للدول النامية ، ان تضاعف جهودها من أجل تحقيق التعاون المتبادل بينها وبين غيرها من الدول في حل مشكلاتها المشتركة ، وفي هذا الصدد يجب أن تولي أهمية خاصة للبرامج الذاتية بما في ذلك صندوق التضامن من أجل تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سمت دول عدم الانحياز الى اقامته . ان حكومة مالطة تدرك تماما أهمية مبدأ الصعوبة الذاتية من جانب الدول النامية ، وقد سعينا من خلال تنمية اقتصادنا الى بذل كل الجهود الممكنة لتشجيع شعبنا على تعبئة موارده الطبيعية سواء كانت الموارد البشرية او الموارد المادية حتى يستطيع ان يشارك بفاعل طاقته في الجهود المبذولة وحتى يستطيع أن يستفيد من ثمار هذه الجهود .

الرئيس : ( الكلمة بالانجليزية ) : سوف أدعو الآن السادة المندوبين الذين طلبوا

ممارسة حق الرد ، ويذكر السادة الحاضرون ان الجمعية العامة في جلستها العامة رقم ٢٢٣٦ قررت أن تحدد فترة ممارسة حق الرد بعشرة دقائق لكل متحدث .  
وبهذا أعطى الكلمة للسيد مندوب البانستان .

السيد اغونيد ( البانستان ) ( الكلمة بالانجليزية ) : أود أن اعتذر لكم وللسادة أعضاء الجمعية العامة على تأخيرهم حتى هذه الساعة المتأخرة ، الا أنني وجدت أنه يتعين علي أن أبدأ ببعض الملاحظات المختصرة ، ردا على مقاله هنا منذ بضعة أيام السيد وزير خارجية أفغانستان إن السيد رئيس وفد البانستان السيد عزيز احمد ، وزير الدفاع والشؤون الخارجية في البانستان تحدث هنا منذ أسبوعين ، وأدد سياسة حكومة بلادي في انشاء أطيب العلاقات مع أفغانستان ،

وفى يوم ٧ أكتوبر قام السيد رئيس الوفد الافغانى بالاعراب عن استعداد حكومة بلاده للمفاوضة مع الباكستان بغية ازالة مأسماه بالخلاف السياسى بين البلدين ، وأجد من الواجب على أن أقوم بإعادة تأكيد موقف الباكستان بشأن العلاقات مع أفغانستان فى اوضح اسلوب .

لقد أشار السيد نائب وزير خارجية أفغانستان الى أن بلاده تطالب ببعض المناطق والاراضى من الباكستان وأعلن أن بلاده لها " الحق فى المطالبة بأراضيها المقتصبة " .

ان الحدود بين الباكستان وأفغانستان محددة بوضوح ومبينة على الارض نفسها ، ومحترف بها دوليا ، ان اتفاقية عام ١٨٩٣ التى حددت هذه الحدود قد أذنت عدة مرات بواسطة الحكومات الأفغانية المتتالية ، وكان ذلك لآخر مرة عام ١٩٣٠ .

وباسم حكومة بلادى أود أن أوضح تماما أن الباكستان لاتضم أية أراضى أفغانية ولن تتغلى عن أية أراضى من أراضيها تحت أية ظروف .

ان جمهور الباكستان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٤٧ كان نتيجة لنضال طويل خاصه سلموا الهند تحت السيطرة البريطانية لاقامة وطن يضمهم فى منطقة كانوا فيها أغلبية ، وعلى ذلك فقد نشأت الباكستان عن طريق حق تقرير المصير الذى مارسه شعوب جميع الاراضى التى يضمها الباكستان ، بما فى ذلك الحدود الشمالية الغربية ، وفى هذا الصدد ، أجرى استفتاء فى شمال غربى الاقليم الباكستانى المتاخم لأفغانستان ، لتعديد رغبات الشعب ، ونابت الحكومة فى ذلك الوقت يرأسها حزب المؤتمر الهندى ، وكان يعارض فى اقامة دولة الباكستان وكان يريد لهذه المنطقة أن تصبح جزءا من الهند ، وعلى الرغم من هذه المعارضة ، فأكثر من ٩٩٪ من الاصوات كانت مؤيدة للانضمام للباكستان ، وقد أعرب شعب الاقليم الشمالى الغربى عن رغبته بطريقة تقليدية وبطريقة حقيقية وسليمة .

وقد زعم السيد نائب وزير خارجية أفغانستان ، أن هناك اضطرابات في بعض المناطق المتاخمة لأفغانستان ، وحاول ان يبرر بذلك التدخل في شؤون الباكستان الداخلية بأن يقول أن الشعب في هذه المنطقة يشغل جزءاً من شعب أفغانستان ، والواقع أن الباكستان على أساس دستوره ، يعمل على تحرير بعض المناطق المتأخرة من قيود الاقطاع ، التي تخضع لروءساء القبائل ، وتحاول الحكومة عن طريق القضاء على الاقطاع أن ترفع من مستوى الشعب في هذه المناطق ، بفضل ادخال الوسائل الحديثة في الزراعة وزيادة وسائل التعليم ورفع المستوى المعيشي ، الا أن رؤساء القبائل يتذمرون ويعارضون التدخل في مصالحهم .

ان حكومة الباكستان تدون مقصرة في واجباتها ومسئولياتها اذا لم تسع لاقامة النظام والقانون و لرفع مستوى الشعب ، ان الحكومة لا تنوى ولا تقصد أبدا استخدام القوة ضد مصالح أفراد الشعب الا للرد على بعض أعمال العنف التي تقوم بها بعض العناصر وذلك بسبب تسلل بعض المتسللين وتسلل بعض الأسلحة عبر الحدود .

ان حكومة بلادي تسعى لاقامة الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي ونحن في الباكستان نسعى لتحقيق الرخاء للشعب ويسعدنا أن نرى الحقوق الأساسية للانسان تعود اليه ، ويحقق القانون سيادته في باكستان . وان الباكستان لا تقدر شيئا مثل تقديرها لصداقتها مع الشعوب الصديقة للباكستان .

وأود ختاماً أن أسوق النص الذي قاله رئيس وفد بلادي منذ بضعة أيام عندما قال ان :  
 " . . . كل الاعتبارات التاريخية والجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، تتطلب ان تدون العلاقات بين البلدين وثيقة وعلى أساس الصداقة ، واننا نشق من أن الحالة غير المرضية السائدة اليوم بين علاقات البلدين ستكون مجرد حالة مؤقتة ولذلك فان سياسة حكومة بلادي تسعى الى أن تقيم أفضل العلاقات مع أفغانستان ، وسنسعى دائما لبذل الجهود من أجل هذا السبيل " .

السيد مديق ( افغانستان ) ( الكلمة بالانجليزية ) : لقد استمعنا الى التصريح الذي قدمه الآن السيد ممثل الباكستان - ، وايضا لبعض النقط وتصحيحا لبعض التشويهاات ، نود أن نمارس حقنا في الرد ، ولذلك احتفظ بحق وفد بلادي في الادلاء بتصريح في اجتماع تال . .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٩